بسم الله الرحمن الرحيم
Omdurman Islamic University Journal(OIUJ)
مجلة جامعة أم درمان الاسلامية
https://journal.oiu.edu.sd/index.php/oiuj
https:// DOI 10.52981/oiuj.v19i2.3077.
2023; 19(2);118– 178
ISSN: 5361-1858

أثر التمويل الزراعي علي إنتاج سلعة القمح

دراسة حالة " البنك الزراعي السوداني في تمويل سلعة القمح في السودان" " في الفترة من 2005-2021م"

نمارق احمد بابكر احمد 1

[1] قسم بنوك وتمويل ، كلية الدراسات التجارية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – السودان

البريد الالكتروني: **Namarig1994@gmail.com**

للاستشهاد بهذا المقال:–

نمارق احمد بابكر احمد ، أثر التمويل الزراعي علي إنتاج سلعة القمح ، دراسة حالة " البنك الزراعي السوداني في تمويل سلعة القمح في السودان" " في الفترة من 2005–2021م"، مجلة جامعة أم درمان الاسلامية.

ISSN: 5361-1858

https:// DOI 10.52981/oiuj.v19i2.3077.

المستخلص :

إستهدفت الورقة دلراسة وتحليل أثر التمويل الزراعي علي سلعة القمح وإنتاج تلك السلعه والمساحه المزروعه والناتج المحلي الإجمالي والوارد من سلعة القمح . وتم إختيار سلعة القمح لكونها واحدة من مكونات المخزون الإستراتيجي وأهم سلعه للأمن الغذائي وذلك في الفتره (2005م–2021م) بدراسة حالة البنك الزراعي السوداني . وتتمثل مشكلة الورقة في الإجابة علي الأسئله التاليه : هل يؤثر التمويل الزراعي علي إنتاج سلعة القمح ، هل يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي والمساحه المزروعه والوارد من سلعة القمح . وإستخدمت الدراسة منهج التحليل الوصفي لمعرفة صحت وعدم صحت فرضيات الدراسة التي إفترضت وجود علاقه ذات دلاله إحصائية بين التمويل الزراعي (متغير مستقل) والإنتاج الزراعي والمساحه الزراعية والناتج المحلي الإجمالي والوارد من سلعة القمح (أبعاد إنتاج سلعة القمح هو المتغير المستقل). وتوصلت الورقه الي أن التمويل الزراعي يؤثر إيجابياً علي إنتاج سلعة القمح ، وأن له أثر ضعيف علي الناتج المحلي الإجمالي لانه يؤثر به عدة عوامل أُخرى غير التمويل الزراعي وعلي المساحه المزروعه من سلعة القمح ، وأيضا أثره معنوي علي الوارد من سلعة القمح . توصي الورقه ببناء إستراتيجية ورؤية مستقبلية متكاملة لتنمية القطاع الزراعي , و

زيادة التمويل الزراعي المقدم وأيضاً دعم الإنتاج الزراعي وخاصة إنتاج سلعة القمح لكونها سلعه هامة وتمثل مصدر الغذاء الرئيسي للسكان .

كلمات مفتاحية : التمويل الزراعي ، الإنتاج ، القمح

Abstract:

The paper aims to study and analyze the impact of agricultural financing on the wheat commodity, the production of this commodity, the cultivated area, the totality of local production and the incoming of wheat commodity. Wheat commodity has been chosen as it is one of the components of strategic stock and the most important commodity for food security from 2005 to 2021 according to the case study of the Sudanese Agricultural Bank. The problem that is set by the paper is to answer the following question: Does the agricultural financing affect the production of the wheat commodity, the totality of local production, the cultivated area and the incoming of wheat commodity? The Study follows the descriptive analysis method in order to know if the correctness or incorrectness of the hypothesis which hypothesizes that there is a statistical significance relationship between the agricultural financing (independent variable) and the agricultural production, cultivated area, the totality of the local production and the incoming of the wheat commodity (dimensions of the production of wheat commodity – dependent variable). The paper finds out that the agricultural financing affects positively affects on the production of the wheat commodity, on the other hand it has a week effect on the totality of the local production because it is affected by other various factors beyond the agricultural financing and the cultivated area of wheat commodity, and it is also has spiritual effect on the incoming of the wheat commodity. The paper recommends building a strategy and integrated future vision for developing agricultural sector, increasing the agricultural financing and supporting the agricultural production specially the production of wheat commodity because of its importance as well as it considers the main source of food for population.

Keywords: bank financing, agricultural financing, production, wheat

الإطار المنهجي والدراسات السابقة :

مقدمه : يعتبر القطاع الزراعي قطاعاً حساساً في التنمية الإقتصادية ، ويُشكل الركيزه الأساسية لباقي القطاعات الإقتصادية لذا تهتم الحكومات إهتماماً كبيراً بتطوريه وقد تمثل هذا الإهتمام في السعي لتوفير التمويل البنكي اللازم لتنميته و يعتبر التمويل هو الدعامة الأساسية لإنجاح أي قطاع ، فعملية التمويل الزراعي لا تنحصر علي توفير الأموال اللازمة لتسيير النشاط الزراعي وإنما تقوم بتوجيه تلك الأموال بطريقة تؤدي الي تحقيق الأهداف المطلوبة و أن التمويل الزراعي للقطاع الزراعي يساهم في زيادة الرُقعه الزراعية وتحديث وسائل الإنتاج وزيادة الإنتاجية إن توفر بالقدر الكافي وفي الوقت المناسب . وإن ضُعف وقِلت التمويل الزراعي وغياب السياسات والإستراتيجيات والخطط طويلة المدى لتأمين وتوفير السلع الإستراتيجية أدى الى حدوث إرتفاع حاد في أسعار السلع ومن هذه السلع يُعتبر القمح من أهم السلع الغذائية في العالم وتعمل جميع الحكومات بلا إستثناء علي دعم إنتاجه كما يعمل البعض علي دعم إستهلاكه حتى يكون في متناول كافة المواطنين بمختلف طبقاتهم . وأن ودعم أسعار القمح المستورد والتغير في النمط الإستهلاكي للمواطنين أدى إلى زيادة الفجوه بين الإنتاج المحلي والإستهلاك وقد تم تغطية هذه الفجوه او العجز بالإستيراد من الخارج مما شكل عِبئا كبيراً على موارد السودان من النقد الأجنبي ، لذلك لابد من زيادة إنتاج القمح محلياً لتغطية الفجوة وتحقيق الإكتفاء الذاتي من سلعة القمح وتحقيق الأمن الغذائي .

مشكلة الدراسة :

تظهر أهمية التمويل الزارعي في توفير التمويل اللازم لتنمية وتحديث القطاع الزراعي وتقليل الفجوة الغذائية ، وإنخفاض التمويل الزراعي لهذا القطاع على الرغم من توافر الإمكانيات التي تُمكنه من تحقيق الأكتفاء الذاتي ، تُكمن مشكلة الدراسة في محدودية التمويل المقدم من البنك الزراعي السوداني في تنميه الانتاج الزراعي وخاصة المقدم الي سلعة القمح كأحد المحاصيل الغذائية الاستراتيجية الهامة وتاثير ذلك التمويل علي الانتاج والناتج المحلي الإجمالي والمساحه المزروعه والوارد من سلعة القمح وتتمحور مشكلة الدراسة الأساسية في معرفة أثر التمويل الزراعي "بدراسة حالة البنك الزراعي السوداني" في إنتاج سلعة القمح في السودان لتحقيق الإكتفاء الذاتي ، أُعيد صياغة المشكله في شكل تساؤل رئيسي تتفرع منه عدة اسئله وهو : ما هو أثر التمويل الزراعي علي إنتاج سلعة القمح في السودان ؟

1. ما هو أثر التمويل الزراعي علي الإنتاج الزراعي للقمح في السودان ؟
2. هل يؤثر التمويل للقطاع الزراعي علي الناتج المحلي الإجمالي ؟
3. هل يوجد تأثير للتمويل الزراعي علي المساحه الزراعية للقمح في السودان ؟

4. هل يؤثر التمويل المصرفي الزراعي علي الوارد من القمح في السودان ؟

أهداف الدراسة :

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو معرفة ودراسة أثر التمويل الزراعي علي إنتاج سلعة القمح ، وتتفرع منه الأهداف التالية :

1.معرفة أثر التمويل الزراعي علي الإنتاج الزراعي للقمح في السودان .

2.دراسة أثر التمويل الزراعي ومساهمتة في الناتج المحلي الإجمالي .

3.معرفة أثر التمويل الزراعي علي المساحة الزراعية للقمح في السودان .

4.دراسة ومعرفة أثر التمويل الزراعي علي الوارد من سلعة القمح في السودان

أهمية الدراسة :

– من الجانب العلمي: مساهمة في الرصيد العلمي بالمكتبات ، مساهمة الدراسة في التوصل الي نتائج منطقية وموضوعية تساهم في وضع توصيات ومقترحات وحلول في ما يتعلق بقضية التمويل الزراعي وأثره علي إنتاج سلعة القمح .

– أما من الجانب العملي: فنأمل أن تساعد مخرجات الدراسة صانعي القرارات ومتخذي السياسات في بنك السودان المركزي أو البنك الزراعي السوداني في تبني إستراتيجية واضحة ومشجعة للنهوض باللتمويل الزراعي وتعزيز دوره في تمويل سلعة القمح لتحقيق الإكتفاء الذاتي من ثم تقليل الوارد منه .

فرضيات الدراسة :

1.هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل الزراعي والإنتاج الزراعي للقمح في السودان .

2.هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل الزراعي والناتج المحلي الإجمالي.

3.هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل الزراعي والمساحه الزراعية للقمح في السودان.

4.هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي الزراعي والوارد من سلعة القمح في السودان .

مصادر الدراسة:

تعتمد الدراسة على المصادر الثانوية وتشمل المراجع والكتب والبحوث السابقة وتقارير بنك السودان المركزي والبنك السوداني الزراعي ، كما استندت الدراسة على البيانات الأولية من خلال دراسة حالة البنك الزراعي

السوداني وذلك لاستكمال متطلبات الدراسة لتحقيق اهداف الدراسة . من ثم استخدم الباحث أدوات التحليل الإحصائى القياسى لتوضيح تأثير المتغير المستقل(التمويل الزراعي) علي المتغيرات التابعه خلال الفتره قيد الدراسة .

منهجية الدراسة :

تعتمد الدراسة على مبدأ التكامل بين مناهج البحث العلمي، حيث يتم استخدام المنهج الوصفي للتعرف على معالم المشكلة وتحديد أسبابها وتوصيف العلاقات بينهما، كما يعتمد البحث على التحليل القياسي ومن ثم يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي في استخلاص النتائج والخروج بالتوصيات.

حدود الدراسة :

الحدود المكانية : جمهورية السودان ، الحدود الزمانية : 2005م–2021م ، الحدود البشرية : المدراء وموظفون المصارف الزراعية والمؤسسات ذات الصلة ومتخذي القرار والمزارعين .

البحوث السابقه :

1/ دراسة : فرانسيس (2005م)[1] هدفت الدراسة إلى تحديد أسباب تدني فعالية البنك الزراعي السوداني في دعم وتشجيع القطاع الزراعي و من ثم المساهمة في وضع حلول تؤدي إلى رفع مستوى فعالية أداء البنك لتحقيق الهدف من أنشائه . أوضحت نتائج الدراسة أن السياسات والتشريعات التمويلية بالبنك لا تُراعي مصلحة المزارعين كما يسود فهم خاطئ لدى المزارعين حول طبيعة تمويل البنك الزراعي حيث يعتبرونه تمويلاً حكومياً غير مسترد مما يدفعهم لعدم الأهتمام بالسياسات والتشريعات التمويلية والألتزام بها ، كذلك أوضحت الدراسة أن الإنتشار الجغرافي للبنك الزراعي السوداني ضعيف بالرغم من كثرة عدد فروعه وذلك مقارنة بحجم مساحة السودان وإمكانياته الزراعية .

2/ دراسة : الاء (2015م)[2] هدفة الدراسة للتعرف على المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي بصورة عامة ومعرفة حجم التمويل المقدم من البنك للقطاع الزراعي ، خلصت الدراسة إلى أن القطاع الزراعي صاحب أكبر نصيب من التمويل دون القطاعات الإقتصادية ، وإن قطاع الزراعة المروية من أكبر القطاعات التي يتم تمويلها من البنك الزراعي ، وإن ضعف البنيات التحتية وعدم الإهتمام الكافي من قبل الدولة وهجرة المزارعين من الريف إلى المدينة من أهم المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي .

[1] فرانسيس ميثانق ميان ، دور البنك الزراعي السوداني في تمويل التنمية الزراعية بالسودان خلال الفترة "1994م-2004م" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2005م .

[2] الاء مختار خلف الله الامين ، تمويل القطاع الزراعي في السودان دراسة مساهمة البنك الزراعي السوداني في الفترة من "2008- 2014م" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النيلين ، 2015م .

3/ دراسة : ساره (2015م)[1] تمثلت المشكلة في تحديد المتغيرات التي تؤثر في الطلب علي سلعة القمح في السودان ، ودرجة تأثير كل متغير من هذه المتغيرات وإتجاه التأثير سلباً أم إيجاباً ، وتمثلت أهم دعاوي الدراسة " الفروض" وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عكسية بين سعر القمح والكمية المطلوبة من القمح ، وجود علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين الدخل والكمية المطلوبة من القمح ، وأيضاً وجود علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين عنصر الزمن والكمية المطلوبة من القمح . توصلت الدراسة إلي : وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين سعر القمح والكمية المطلوبة من سلعة القمح ، وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الدخل والكمية المطلوبة من سلعة القمح ، وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين سعر الذرة و الكمية المطلوبة من سلعة القمح . من أهم توصيات الدراسة : تهيئة المناخ الإستثماري لتشجيع وجذب الإستثمارات الأجنبية والمحلية نحو الإستثمار بالقطاع الزراعي " الحبوب الغذائية " في السودان وذلك للإسهام في توطين زراعة وتصنيع القمح بالسودان وإستقرار أسعار الحبوب عامة والقمح بصورة خاصة لسد الفجوة وتصدير الفائض للدول العربية لسد الفجوة العربية .

4/ دراسة : عمر (2018م)[2] مستخلص تناول هذه الدراسة التمويل المصرفي للقطاع الزراعي في السودان باعتبار أن القطاع الزراعي هو القطاع الرئيس المحرك لقطاعات الإقتصاد السوداني الأخرى ، وقد استهدفت الدراسة استكشاف ودراسة دالة التمويل في قطاع الزراعة تطبيقاً لظروف توفره وظروف الإنتاج الزراعي في السودان ، أكدت النتائج على أن التمويل الزراعي الممنوح من البنك الزراعي في فترة زمنية معينة يتوقف على مستوى التمويل المصرفي للزراعة من البنوك السودانية الأخرى ، وأن التغيرات في الإنتاج الزراعي الكلي ، والمساحة الزراعية الكلية ، والناتج الكلي الزراعي تؤدي إلى تغير مقدار التمويل الزراعي ، وعموماً يعاني القطاع الزراعي السوداني بكافة قطاعاته الفرعية من عدم توفر التمويل الزراعي المصرفي بالقدر الكافي وفي الوقت المناسب ، الذي يمكن من تحقيق التنمية الزراعية المطلوبة في السودان.

المحور الثاني : الإطار النظري للدراسة :

أولاً:التمويل المصرفي : لقد تعددت الأراء حول تعريف التمويل ومن الصعب إيجاد تعريف موحد وشامل لمصطلح التمويل ، أختار منها : التمويل في اللغة : يعني الإمداد بالمال وقد إستمد التمويل تعريفه أصلا من كلمة (credit) بالإنجليزية التي جاءت من اللفظ اللاتيني (acridest) والتي تعني الإعتقاد حيث إشتقت منها

[1] سارة عوض عبد الله سالم ، محددات للطلب على القمح في السودان في الفترة "1990م-2014م" ، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه كلية الإقتصاد ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2015م .

[2] عمر حماد محمد احمد ، التمويل المصرفي للقطاع الزراعي في السودان دراسة حالة البنك الزراعي السوداني "1990م– 2016م" ، بحث مقدم لنيل درجة دكتورا الفلسفه في الإقتصاد ، جامعة النيلين 2018م .

trust الي تعني الثقة[1] . التمويل إصطلاحا :هو مجموعة الأعمال والتصرفات التي تُمد الأفراد والمؤسسات بوسائل الدفع ، وهو توفير المال لإستثمار جديد ، وهذا المال إذا لم يتوفر للمستثمر من مدخراته إقترضه من مدخر آخر[2] ، فالتمويل المصرفي هو مبلغ محدد من المال يُتفق عليه ويضعه تحت تصرف العميل لإستخدامه في غرض محدد ومعلوم للبنك وفي الحدود والشروط والبضمانات الوارده بتصريح التمويل المصرفي خلال مدة سريانه وذلك بهدف تنمية نشاط العميل_الجاري المتسم بالنجاح مقابل تعهد والتزام برد هذا المبلغ مع الفوائد والعمولات والمصاريف المستحقه من خلال البرنامج الزمني المقرر للسداد ، وفي مجال الزراعه يعمل التمويل المصرفي علي توفير الموارد المالية والماديه المتمثله في التمويل النقدي والعيني بغرض استخدامها في العمليات الإستثماريه الإنتاجيه للزراعه وفق الخطط التنمويه الموضوعه [3] ، إذاً التمويل المصرفي هو التمويل المقدم من المصارف للقطاعات الإنتاجية المختلفة كالزراعة ، الصناعة وغيرها والذي يغطى كافة المراحل الإنتاجية أو جزء منها . وتظهر مكانة وأهمية التمويل من خلال الأهداف التي يسعى الى تحقيقها , والمتمثلة في زيادة مستوى الإنتاج وتنويع مصادر الدخل وتحسين الخدمات التسويقية , وتوفير القروض لكافة المجالات المختلفة وغيرها من الأهداف التي سنتطرق لها في هذا المبحث .

* وظائف التمويل المصرفي : فيما يلي نذكر أبرز وظائف التمويل المصرفي والمتمثلة في :

1/ التخطيط المالي . 2/ الرقابة المالية .

3/ الحصول علي الأموال . 4/ إستثمار الأموال .

تختلف هذه الوظائف من مؤسسة إلى أخرى رغم أن بعض منها تُعتبر أساسية لجميع المؤسسات أو يجب أن تؤدي بشكل مترابط ، إذ أنه لا يمكن القيام بوظيفة منفردة دون مراعاة أهمية الوظائف الأخرى حتى يمكن للمنظمة المعنية العمل بكفاءة وفعالية [4].

* مصادر التمويل : يمكن النظر إلى أنواع التمويل من عدة جوانب أهمها:

1/ إشكال التمويل من حيث المدة : وبموجب معيار المدة تنقسم أشكال التمويل إلى:

أ-تمويل قصير الأجل. ب- تمويل متوسط الأجل . ج- تمويل طويل الأجل.

2/ أشكال التمويل من حيث المصدر للحصول عليه : وينقسم التمويل تبعا لمصادره إلى:

1- تمويل ذاتي . ب- تمويل خارجي.

3/ أشكال التمويل حسب الغرض الذي يستخدم لأجله : وينتج عن هذا التصنيف ما يلي:

1- تمويل الاستغلال - ب- تمويل. [5]

* العوامل التي تحدد قدرة البنوك على التمويل : ومن هذه العوامل نذكر :

[1] د.عبد الرحمن يسرى احمد . تطور الفكر الاقتصادى دار النهضة للطباعة والنشر الاسكندرية 1983م ، ص45 .

[2] عبيد علي احمد الحجازي ، مصادر التمويل ، دار النهضة العربية ، لبنان –بيروت ،2001م ، ص3.

[3] سيراب محمد عثمان سعيدعبد الله ، إطلاع علي بعض قضايا الزراعه بالسودان ، الجزء الاول ، المكتبه الوطنية الخرطوم ، مارس2005م ، ص 66 .

[4] محمد شقشق ، محمد ابراهيم عبيدات ، اساسيات الاداره الماليه ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، ،1997م ، ص23.

[5] محمد الفاتح محمود بشير ، التمويل والاستثمار في النظامين الوضعي والإسلامي ، الدار العالمية لنشر والطباعة ، الخرطوم ، 2017م ، ص 28 .

1/ حجم الموارد المتاحة للتمويل .

2/ طبيعة تركيبة موارد البنك : تشمل موارد البنك ما يلي :

1- الودائع بأنواعها المختلفة • الودائع الجارية ، الودائع الاستثمارية ، الودائع لاجل فى النظام المصرفى التقليدي ، الودائع الادخارية ، الودائع المقيدة ، الهوامش على خطابات الضمان والاعتماد .

2- راس المال والاحتياطيات والأرباح. .

3/ كفاءة البنك .

4/ قدرة البنك في الحصول على موارد من مصادر أخري .

5/ الطلب على التمويل . [1]

* صيغ التمويل المصرفي الاسلامي : هنالك اربعة صيغ للتمويل الإسلامي :

1/ صيغ المشاركة . 2/ صيغة المضاربة.

3/ صيغة المرابحة. 4/ صيغة الاجارة . [2]

ثانياً : التمويل الزراعي :

التمويل الزراعي (الإقراض – التسليف – الإئتمان) كل هذه الكلمات تُستعمل لتشير لنفس المعنى وبعد تطبيق الشريعة الإسلامية فإن كلمة التمويل أصبحت سائدة فالتمويل المصرفي للزراعة هو عبارة عن معاملات في سوق المال تمنح فيه البنوك أموال خلال فترة زمنية مرتبطة بظروف الإستثمارات وخطط الإنتاج الزراعية "خطط موسمية" يمكن أن تشمل محصول أو أكثر و عادة ما يتم التعبير عن الطلب على التمويل في حالة المحاصيل الزراعية بتوفير متطلبات تقنيات الإنتاج "سماد، تقاوي، تحضير أرض، مبيدات حشائش وحشرات، خيش، آلة حصاد" أو توفير العمالة لتنفيذ بعض عمليات الإنتاج "زراعة، حث، ري، حصاد" ، وعلى ذلك فإن التمويل الزراعي يُقصد به تأمين العناصر الإنتاجية اللازمة لممارسة النشاط الزراعي كالقروض والبذور والأسمدة والآلات و مواد المكافحة وغيرها، مع ضرورة العمل على حسن توجيه القروض المستعملة بالشكل الصحيح[3] ، يُعني التمويل الزراعي بإمكانيات التنمية الزراعية ويهدف لزيادة الإنتاج الزراعي ورفع مستوى معيشة الأفراد وتحقيق المساهمة الفاعلة للزراعة في تنمية القطاعات الأخرى ، ويتناول التمويل الزراعي رأس المال للمزارعين من حيث إستخداماته و إنتاجيته ومصادر الحصول عليه ووسائل تنميته ، وتبدو أهمية رأس المال وإستخداماته في الإنتاج الزراعي أكثر وضوحا في الدول النامية ويرجع ذلك إلى أن نقص رأس المال

[1] رانيا صلاح الدين يوسف ، دور التمويل المصرفي في تطوير الصادرات السودانية "1996م-2008م" ، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ، دراسة ماجستير ، 2009م ، ص25 .

[2] يوسف رابح ، الرقابة الشرعية المصرفية ، القرضاوي –ندوة التطبيقات الاقتصادية – الدار البيضاء ، 2009م ، ص49 .

[3] منشورات البنك الزراعي السوداني ، ادارة البحوث والاحصاء الخرطوم ، جمهورية السودان ، 1992م ، ص4 .

المستخدم في القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى يُعد أحد الأسباب الرئيسية للتخلف وتدهور الإنتاج وإنخفاض مستوى معيشة السكان في تلك الدول ، وتهدف دراسة التمويل الزراعي إلى تحليل جانبي العرض والطلب بالنسبة إلى رأس المال اللازم لعمل المزارع[1]، ففي جانب الطلب يبحث التمويل الزراعي حاجة المنتجين الزراعيين من رؤوس الأموال لأداء العمليات الزراعية المختلفة للإنتاج الزراعي ، ويُعالج أيضا جانب العرض من رأس المال الزراعي وذلك بدراسة المؤسسات العملية الممولة للزراعة بحيث تساهم في رفع الكفاءة الإنتاجية للقطاع الزراعي وضرورة إقراض رأس المال الزراعي تنبع من أن أغلب المشتغلين في مجال الزراعة يعوزهم رأس المال الكافي بسبب موسمية دخولهم ومحدوديتها لذلك فهم يلجئون إلى الاقتراض لمواجهة التزاماتهم المتعلقة بالعمليات الزراعية الإنتاجية حيث يمكنهم الحصول على الآلات والمواشي و التقاوي و الأسمدة وغيرها من مستلزمات الإنتاج الزراعي [2]. يجب أن تتم عمليات التمويل بطريقة علمية مدروسة تتفق مع طبيعة الظروف الإقتصادية والإجتماعية التي تتحقق في ظلها وإلا نتجت عنها أضرار جسيمة يتحملها كل من المُنتِج والمجتمع.

* أهمية التمويل الزراعي :

يسعى التمويل الزراعي في المقام الأول إلى حل مشكلة ندرة رأس المال الزراعي وكيفية إستخدامه الإستخدام الأمثل بغرض زيادة الإنتاجية في القطاع الزراعي وتقليل التكاليف الإنتاجية وبالتالي زيادة الربحية ، ستتضح أهمية التمويل من كونه أحد عوامل زيادة الإنتاج الزراعي ، والإنتاجية الزراعية في القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ، وبزيادتها يؤمن الغذاء للسكان العاملين بالقطاع الزراعي وخارجها والنقدية الكافية هي من شروط تحقيق التنمية ويوفر التمويل الزراعي المنتجات اللازمة للأسواق العالمية ويعمل على زيادة الدخل للسكان وزيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق فوائض تسهم في تنمية التصنيع الزراعي ، كما يساهم التمويل الزراعي في توفير المال اللازم لتمويل واستيراد عوامل الإنتاج الضرورية . يستمد التمويل الزراعي أهميته وخصوصيته في إحداث التنمية الزراعية من خلال الدور الهام لعامل رأس المال في عملية التنمية في القطاع الزراعي فان له أهمية كبري وتأثير عظيم على الإنتاج الزراعي ، الأمر الذي يعطي التمويل الزراعي جولته كأداة فاعلة لتأمين الموارد الإقتصادية النادرة من جهة ورفع كفاءة إستثمارها والعمل على زيادة الكمية المتاحة منه ذاتيا من ناحية أخرى من خلال إتباع السياسات التمويلية المناسبة[3] . لذلك فإن توفير رأس المال للزراعة والمزارعين عن طريق التمويل مهم لأن أغلب المشتغلين في الإنتاج الزراعي ينقصهم رأس المال الكافي بسبب موسمية دخلوهم ومحدودية مدخراتهم الذاتية ، لذلك هم يلجئون إلى الاقتراض من آخرين لمواجهة التزاماتهم المتعلقة بالعمليات

[1] سعد عبد الله سيد احمد واخرون ، التمويل الزراعي والحد من ظاهرة الجوع ضرورة تعزيز قدرات البنك الزراعي السوداني ، المركز السوداني للبحوث والدراسات والتوثيق ، مطبعة البنك الزراعي السوداني- الخرطوم ، 2009م ، ص 25 .

[2] ممدوح السيد الدسوقي ، اساسيات في الاقتصاد الزراعي ، الطبعه الاولي ، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، ليبيا ، 1990م ، ص254 .

[3] هاشم احمد العبيد ، دور قطاع التمويل في تر قية التنمية الزراعية والصناعية ، ندوة للتمويل الزراعي لمشروع الجزيره ، البنك التجاري السوداني ، 1992م ، ص3 .

الإنتاجية المختلفة . ويعتبر رأس المال أحد العوامل الرئيسية والضرورية للإنتاج الزراعي وتطويره ، إلى جانب الأراضي والعمل ويلعب رأس المال هنا دورا كبيرا في القطاع الزراعي بشكل عام[1] .

تاتي الأهمية الاقتصادية للتمويل الزراعي من كونه :

1/ يخلق ويحافظ على حجم كاف من المخرجات "الإنتاج" .
2/ يحسن من كفاءة العمل الزراعي بشراء كميات أفضل من وسائل الإنتاج المتاحة .
3/ يمكن من مواجهة التقلبات الموسمية في الدخل والنفقات: ذلك لأن مدخلات الإنتاج يتم شراءها في فترة معينة من السنة ، وبيع الإنتاج يتم في فترة معينة أيضا لهذا فالتدفقات الداخلة والخارجة ، لا تحصل في نفس الوقت مما يؤدي إلى العجز النقدي من وقت الشراء حتى موعد البيع في بعض المنتجات ، ولذلك فإستعمال القروض لتسوية هذه التقلبات أمر ضروري لنجاح العمل بصورة ضرورية .
4/ يعطي الفرصة لتملك الأراضي عن طريق القروض طويلة الأجل .
5/ يزيد من كسب العاملين بالزراعة فتزداد دخولهم ومدخراتهم .
6/ يوفر القروض القصيرة والمتوسطة الأجل للمزارعين ويساعد على ضمان إستمرارية الإنتاج وزيادة كميته وتحسين نوعيته .[2]

* مصادر التمويل الزراعي : المصادر الخاصة: تتمثل المصادر الخاصة للتمويل الزراعي في الآتي:

1/المرابون Mony Lenders . 2/التجار والوسطاء Merchants and Middlemen

3/الملاك Land Lords. 4/ الشركات الزراعية Agricultural Companies .

5/ البنوك التجارية. 6/ الأقارب والأصدقاء Relatives and Friends .

وايضا يمكن النظر الي المصادر العامة للتمويل الزراعي بالمنظور الاتي : تتمثل أبرز المصادر العامة للتمويل الزراعي في الآتي :

1/ دوائر التمويل الزراعي الحكومية الرسمية : وهي دوائر حكومية تُشكل جزءاً من الجهاز الإداري للدولة حيث تتولى الحكومة الإنفاق وتوفير الأموال اللازمة لها من الموازنة العامة للدولة ، ويعهد لهذه الدوائر بمهمة تزويد المزارعين بالتمويل إما كمهمة وحيدة أو كواحدة من المهام الأخرى ، وقد تكون دائرة ضمن وزارة الزراعة أو وزارة الداخلية أو وزارة المالية .

[1] نعيم جمعه ، ندوه حول تمويل صغار المزارعيين وتنظيمهم ، المنظمه العربية للتنمية الزراعية ، عمان ، 1997م ، ص 36 .
[2] احمد الأحمد العليوي وسمعان العطوان ، كتاب التمويل الزراعي ، كلية الزراعة جامعة حلب ، حلب – سوريا ، 1996م ، ص7 .

2/ مؤسسات التمويل شبه الحكومي : وهي مؤسسات تُقِيمها الدولة بموجب قانون خاص يُحدد أهدافها وغاياتها وكيفية إداراتها ويكون لها عادة إستقلال إداري و مالي يُفصلها ويميزها عن موازنة الدولة وجهازها الإداري ، ويتولى إدارتها عادة مجلس إدارة يرسم البيانات ويضع التعليمات اللازمة لأداء أعملها كما تمنحها الدولة الإلتزامات والدعم لمساعدتها على أداء رسالتها ،

3/ الإقراض الزراعي : يعني الإقراض أو التسليف الزراعي بمفهومه الواسع توفير الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع الزراعية الفردية أو الجماعية ضمن إطار التنظيم التعاوني ويكون تمويل المشاريع الجماعية إما من الأموال التي تملكها مجموعة الأفراد الجمعية أو من الأموال التي تقترضها الجماعة من مصادر التسليف المتوفرة ، وعموما يتصف الإقراض الزراعي بالعديد من المزايا التي جعلت معظم الدول النامية تُشجع على تأسيسه ودعمه[1].

* أهداف التمويل الزراعي : يُعتبر التمويل الزراعي بصورة عامة وسيلة لدفع عجلة التنمية الزراعية وتحسين دخل المشروع الزراعي يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة للمزارع من خلال توفير أو تحقيق الأهداف التالية :

1/ زيادة التكوين الرأسمالي في الزراعة : حيث يساعد التمويل على زيادة المال المستثمر في العمل الزراعي وخاصة عندما يتعلق الأمر بتوفير القروض المتوسطة أو الطويلة الأجل لإقامة الأبنية وشراء الآلات وإنشاء المشاريع الإنتاجية بأنواعها المختلفة .

2/ المحافظة على حجم نشاط زراعي ملائم : حيث يسمح التمويل بتوسيع العمل الزراعي مما يُمكن المزارع من تخفيض تكاليفه والحصول على فائدة إقتصادية من زراعتها .

3/ زيادة كفاءة الإنتاج : حيث يساعد التمويل على زيادة كفاءة إنتاج المشروع الزراعي عن طريق تسهيل حصول المالك على المواشي والآلات الزراعية الحديثة ، كما يمكنه من شراء الأسمدة والأصناف المحسنة من البذور وإستعمالها .

4/ زيادة المقدرة على مواجهة الظروف الإقتصادية : يُمكن للتمويل الزراعي من زيادة المقدرة على مواجهة الظروف الإقتصادية المتغيرة .

5/ مواجهة التقلبات الموسمية في الدخل والإنفاق: فالإنفاق على المشروع الزراعي عملية مستمرة ، فالتمويل يوفر للمزارع السيولة اللازمة لمواجهة النفقات الموسمية في الوقت الذي لا يتوفر لديه مدخرات ينفق منها .

[1] محمد عثمان خليفة ، التمويل المصرفي الاسلامي في قطاع الريف السوداني ، مجلة دراسات اقتصادية واسلامية ، السعودية ، ص19-17 .

6/ الحماية من الظروف الطبيعة غير المتوقعه : ينطوي العمل الزراعي على كثير من المخاطر الناتجة عن الظروف الجوية أو الأوبئة ، وهنا يلعب التمويل دوراً رئيسيا في حماية المشروع الزراعي من الفشل أو التصفية ، فعندما يتوفر للمزارع هامش إئتمان أو مقدرة إئتمانية غير فإنه يمكن استعمالها للحالات الطارئة .

7/ إتاحة التملك : يساعد الإقتراض على تملك الأرض في فترة قصيرة نسبيا ، إذا قورنت بالفترة اللازمة لذلك في حالة إعتماده على مدخراته الشخصية .[1]

* مراحل التمويل الزراعي : يمكن تقسيم مراحل التمويل الزراعي إلى الأتي :

1/ مرحلة الإعداد للمشروع المقصود. 2/ مرحلة تمويل عملية الإستثمار.

2/ مرحلة الإنتاج . 4/ مرحلة التسويق.

الأسس والقواعد العامة للتمويل الزراعي: بما أن هدف التمويل هو زيادة المقدرة المالية للمنتج لمقابلة تشغيل نشاطه الزراعي عن طريق إستعمال المدخلات والمستلزمات الحديثة و بالتالي تحسين وزيادة الإنتاجية ودخل المزارعين ورفع مستواهم المعيشي فإن التمويل الزراعي يجب أن يأخذ الأسس والقواعد التالية :

1/ منح التمويل الأمثل sufficient loan. 2/ منح التمويل للغرض المناسب .

3/ تحقيق التوازن بين مختلف أنواع القروض. 4/خفض تكلفة القروض .

5/ تقليل المخاطر . 6/إستخدام الضمان المناسب.

7/ توفير الخدمات الأخرى المكملة للتمويل .

8/ توفير التمويل بشروط متماثلة في كافة الجهات ولجميع المزارعين.

9/ منح التمويل في الوقت المناسب و ببرامج سداد واقعية تمكن المزارع من الوفاء بالتزامه ما بعد حصاد وتخزين وتسويق محصوله .

10/ أن يحقق التمويل عائداً إضافية للمزارع .[2]

* التمويل الزراعي وعلاقته بالتنمية :تتطلب التنمية الزراعية العديد من المقومات الفكرية والمادية كالتخطيط وتوفير مستلزمات الإنتاج وتحسين ظروف المنتجين وحل المشكلات الإنتاجية والتسويقية ويعتبر التمويل الزراعي من أهم مقومات التنمية الزراعية ، فزيادة الإنتاج الزراعي تتطلب وضع خطط ورسم سياسات تستند

[1] هاشم احمد ، مرجع سابق ، ص 23

[2] خضر احمد عبد الحليم ، التمويل والتسويق ، وزارة الزراعه والغابات ، ورقة عمل ، الخرطوم – السودان ، 2003م ، ص 54 .

إلى أسس اقتصادية وإجتماعية وتكنولوجية سليمة ، وفي ظل الظروف الطبيعية والاقتصادية التي تحيط وتميز السودان من أرض ومياه ومناخ فإن التنمية الزراعية هي الأساس والقاعدة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية . ومن أهم ما تتميز به الزراعة هو استجابتها لننمو السريع وبالمعدل الجيد للإستثمارات الجديدة ، ويعتبر رأس المال أحد العوامل الرئيسة والضرورية للإنتاج الزراعي وتطويره إلى جانب الأرض والعمل وفي السودان تزداد أهمية دور راس المال في القطاع الزارعي نظارا لمحدودية المساحة وبعدها أن تستنفذ إمكانيات التوسع الأفقي فيها ، إذ يصبح التوسع الرأسي أو القائم على تكثيف الإنتاج الزراعي هو الوسيلة لزيادة الإنتاج وتحسين نوعيته[1] .

ثالثاً : القطاع الزراعي في السودان :

*الإمكانيات والموارد الزراعية في السودان : تتوفر في السودان مجموعة من الموارد الزراعية ، من أراضي زراعية ، موارد مائية وثروة حيوانية ، جعلت من السودان بلد زراعي في المقام الأول ، وتتمثل هذه الموارد الزراعية فيما يلي:

1/ الأراضي الصالحة للزراعة : يستحوذ السودان على أراضي زراعية شاسعة تقدر مساحتها 200 مليون فدان ، أي ما يقارب 84 مليون هكتار المستغل منها فعليا 18 مليون هكتار فقط .

2/ الموارد المالية والمناخ : تقدر حصة السودان من مياه النيل حسب اتفاقية مياه النيل بنحو 18.5 مليار متر مكعب في العام ويستغل السودان حالياً منها حوالي 12.2 مليار متر مكعب في العام ..

3/ الثروة الحيوانية : يزخر السودان بثروة حيوانية هائلة تقدر أعدادها بحوالي 105 مليون رأس بحسب بيانات تعداد الثروة الحيوانية ل سنة 2014 ، من حيث "الإبل ، الأغنام والأبقار" إلى جانب ذلك تتوفر على الثروة السمكية من مياه الأنهار والبحيرات السدود ، كذلك يشهد إنتاج الدواجن وغيرها من الحيوانات البرية .

4/ الثروة الغابية : على الرغم من الأثر السلبي الذي خلفه إنفصال الجنوب على حجم الثروة الغابية للسودان خسر السودان 100 مليون فدان من الغابات عقب إنفصال دولة جنوب السودان في إستفتاء شعبي عام 2011 ، وتبلغ مساحة الغابات حاليًا 52 مليون فدان من المساحة الكلية للبلاد .

5/ الموارد البشرية : قُدر سكان السودان بنحو24.9 مليون نسمة عام 1993م ونسبة نمو سنوي بـ 2.6% كما قدر عام 1998م بحوالي 33مليون نسمة "إحصاء تقديري" اما في عام فقد بلغ السكان 43.85 مليون نسمة " تقدير 2018م" ويعمل حوالي 80% من السكان في الزراعة بمختلف مناشطها.[2]

[1] شوقي حسين عبدالله ، التمويل والإدارة المالية، مكتبة دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1983م ، ص9 .
[2] حيدر عباس ، مرجع سابق، ص12.

* موجهات استراتيجية القطاع الزراعي : إستراتيجية تنمية الزراعة في السودان :

وتتمثل رسالة الإستراتيجية في تحول القطاع من قطاع يغلب عليه الطابع الإعاشي إلى قطاع مواكب لإقتصاد السوق ، وذو إنتاجية وعائد عالي يجعل من الزراعة مهنة مرغوبة ، وأهم عناصر هذه الإستراتيجية تتمثل في الآتي:

1/ إستراتيجية التوسع الأفقي في الزراعة : عن طريق زيادة المساحة المزروعة في المشروعات الزراعية بالقطاعات الفرعية للزراعة ، ويسهم التوسع الأفقي في زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية وإنتاج الغذاء وزيادة فرص بما يسهم في إرتفاع الإنتاجية وزيادة الدخول .

2/ إستراتيجية التوسع الرأسي في الزراعة : تهدف هذه الإستراتيجية إلى زيادة وحدة المساحة المزروعة بإدخال أصناف جيدة من المحاصيل الزراعية لزيادة الإنتاجية و هذا من شأنه أن يؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج وزيادة الدخول والأرباح وبالتالي التحسن في من مستوى المعيشة . [1]

*المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي وسياسات تنمية القطاع : ويمكن الإشارة إلي معوقات القطاع الزراعي في عدة أسباب منها :

1/ عدم توفر التمويل بالقدر الكافي.

2/ ضُعف إستخدام التقانات الحديثة فى الإنتاج .

3/ التسويق والتسعير : يُعتبر الإنتاج الزراعي إنتاج موسمي وهذا يتطلب سياسة للتسويق جيدة حتى تتمكن المشاريع أو المزارعين من بيع إنتاجهم والحصول على عائد مجزى أما التسعير فالدولة لا تلتزم بأسعار المحاصيل وتترك الأمر برمته للسوق فكان من الطبيعي إن تنخفض الأسعار في موسم الحصاد ثم ترتفع بعد ذلك بمعدلات تعكس مستوى الوفرة .

4/ ضُعف الميكنة الزراعية : وتعانى الميكنة الزراعية من مشاكل قلة العددية وعدم كفاية الجرارات والمعدات الزراعية وتدنى قدرتها الحقلية وعدم إحلال الجرارات والمعدات الزراعية التي أكملت عمرها الإقتصادي ، كما يعانى قطاع الميكنة من الكفاءة المدنية للمشغلين ومن عدم تبنى الآلات الحديثة المتطورة .

5/ المخاطر الطبيعية : تتمثل المخاطر الطبيعية في الجفاف وعدم إنتظام الأمطار وفى الآفات الزراعية, بالإضافة إلى أعشاب النيل التي تعمل على عدم إيصال المياه عبر القنوات بالقدر المطلوب إضافة إلى القطع الجائر للغابات .

6/ ضعف البنيات التحتية المساندة للقطاع الزراعي : والتي تشمل الطرق الزراعية والريفية والنقل والتخزين والكهرباء ومياه الشرب والإتصالات إضافة للمحاجر والمراكز البيطرية بالإضافة إلى إنخفاض حجم القروض والعون للسودان في المنظمات العالمية والدولية .

[1] الصديق طلحه ، مرجع سابق .

7/ السياسات المالية : تعتبر الضرائب من أهم المصادر لإيرادات الدولة وقد ظل القطاع الزراعي يسهم عن طريق الضرائب المباشرة وغير المباشرة في دعم الخزينة العامة.

8/ ضُعف إنتشار المصارف .

9/ ضُعف كفاءة العنصر البشرى : يُعتبر العنصر البشرى أحد أهم العوامل التي ساهمت في تدنى الإنتاجية الزراعية في السودان , ليس ذلك فحسب بل إن ضُعف أداء العنصر البشرى في السودان يشكل تحدياً كبيراً في طريق النهوض بالإنتاجية بالإضافة إلى غياب برامج رفع القدرات والتأهيل لمواكبة التكنولوجيا والتطورات الحديثة بالإضافة إلى ضرورة تغيير مفاهيم الكوادر البشرية نحو زيادة الإنتاجية خاصة إن العامل السوداني يميل إلى الكسل .

10/ ضُعف التكنولوجيا المستخدمة وغياب المعلومات .[1]

* الحلول المقترحة لمعالجة مشاكل الإنتاج الزراعي : بعض مقترحات الحلول لعِلة الإنتاج الزراعي بالسودان إن كنا نريد حقيقة النهوض بالزراعة ؛ وأهم الإجراءات الواجب إتخاذها من قبل الحكومة هو ما يلي:

1/ وضع خطة إستراتيجية شاملة للنهوض بالواقع الزراعي في البلاد ، وهي تقع على عاتق وزارات المالية والتخطيط والزراعة والغابات والثروة الحيوانية والموارد البشرية والطاقة والري .

2/ العمل على تهيئة وتجهيز المشاريع الزراعية القائمة بصيانة وتأهيل بنياتها التحتية في الري والطرق والآليات الزراعية وتأهيل الكوادر الزراعية وتدريبهم لتوعية وإرشاد المزارعين .

3/ إجراء مسوحات ميدانية لجميع الأراضي الزراعية لتحديد صلاحياتها وتحديد المناطق المراد إستصلاحها لغرض وضع الخطط العلمية للنهوض بها بصورة صحيحة ورفع إنتاجيتها .

4/ إدخال التكنولوجيا الحديثة في جميع حلقات العمل الزراعي بالتركيز على نظم الزراعة الذكية ، والتي في مفهومها إستدامة الإنتاج وزيادته وذلك بالإستغلال الأمثل للأراضي والمحافظة على البيئة ، وفي نفس الوقت العمل على إضافة قيمة إضافية للمنتج الزراعي بتصنيعه وتوفير الجهد والأيدي العاملة وإضافة جودة للمحصول المُنتَج .

5/ العمل على حل جميع مشاكل التمويل وخفض معدل التمويل السنوي لتقليل تكلفة الإنتاج ومدخلاته .

6/ إدخال البرامج الحديثة لإستخدام المياه من خلال أنظمة الري الحديث وإقامة السدود ومشاريع حصاد المياه بالخيران والأنهار الموسمية لتخزين المياه والإستفادة منها لأقصى مدى .

7/ العمل على حل جميع المشاكل المتعلقة بنزع الملكية وإثبات حقوق ملكيات الأراضي .

8/ دعم الجمعيات الزراعية بصورة حقيقية وفتح المجال لها لتأخذ دورها المطلوب في إحتضان المزارع ورعايتها وتسويق منتجاتها بأسعار تنافسية.

[1] فاطمة عمر محمد أحمد ، التمويل الزراعي في ولاية نهر النيل المشاكل والحلول دراسة حالة البنك الزراعي السوداني فرعي شندي والمتمة ، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد ، جامعة شندي ، 2016م .

9/ توفير الخدمات الأساسية للقرى والمشاريع حتى لا يهجر المزارع أرضه بسبب النقص في هذه الخدمات .

10/ الإهتمام بالمحاصيل الزراعية الإستراتيجية كالقمح والذرة والدخن والحبوب الزيتية ، وكذلك محاصيل الخضر والفاكهة كالبصل والبطاطس ومنتجات البساتين وإعطائها الأولوية ، وكذلك الإهتمام بأشجار الصمغ العربي وزيادتها ، وذلك لإرتفاع قيمة منتجاتها ومساهمتها في حماية البيئة والعمل على شراء هذه المحاصيل بأسعار تشجيعية من قبل الدولة لضمان ديمومة عمل المزارع وضمان سد إحتياجات المستهلكين .

11/ إقامة مراكز بحثية متخصصة في مجال إستخدام تقنيات متطورة في الزراعة مثل إستخدام الهندسة الوراثية والتعديل الجيني لبعض المحاصيل ، بما يساعد على تطوير وتحسين المحاصيل الزراعية .[1]

* دور البنوك السودانية في تمويل القطاع الزراعي : تلعب البنوك السودانية دوراً هاماً في منح التمويل اللازم للقطاع الزراعي ، حيث يمثل التمويل المصرفي الزراعي أحد أهم المكونات في عمليات الإنتاج الزراعي ، إذ توفر البنوك السودانية الموارد المالية وكافة مدخلات الإنتاج ، إضافة إلى العمليات الزراعية المختلفة . بلغ عدد المصارف العاملة في السودان 37 مصرف بنهاية العام 2016م ، مع العلم أن جميع المصارف العاملة في السودان تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية ، فالسودان هو البلد العربي الوحيد الذي لديه قطاع مصرفي إسلامي بالكامل[2] . إلا أن هنالك أُسس وقواعد عامة لمنح التمويل الزراعي من المصارف بالسودان : تتمثل في :

1/ الحاجة الفعلية للتمويل والإرتباط الفعلي لطالب التمويل بالنشاط الزراعي .

2/ الإلتزام بالسياسة المالية والنقدية للبنك المركزي والضوابط المصرفية والشرعية .

3/ سجل طالب التمويل لدى المصرف وسلامة وجدية تعاملاته السابقة ومدى وفائه إالتزاماته .

4/ الغرض من التمويل وعناصر وبنود تكلفة المشروع بالتفصيل .

5/ تحديد الجدارة أو تقييم الأهلية للتمويل ومدى القدرة على تحمل المخاطر الناتجة عن ظروف قاهرة لا يمكن التحكم فيها أو السيطرة عليها ومدى التمكن من إستغلال القرض بصورة حكيمة والحصول على أقصى منفعة ممكنة .

6/ قوة الضمانات والتي تختلف بإختلاف أنواع الضمانات المقدمة وغالبا ما يكون نوع وقيمة الضمان هو المحدد لحجم التمويل الذي يتم منحه في حده الأعلى حتى وإن كانت جميع العوامل الأخرى في صالح زيدة حجم التمويل.

[1] حيدر عباس ، مرجع سابق ، ص22.

[2] مجلة إتحاد المصارف العربية ، مارس2017م .

7/ معرفة مدى توفر مصادر أخرى للسداد والمساهمة بجزء من مدخرات التمويل وبذلك يكون أكثر حرصاً على إنجاح المشروع ومراعاة أن لا تكون هناك إزدواجية في التمويل تؤدي الى تمويل المزارع بأكثر من إحتياجاته الفعلية و وتصعب من مقدرته على التسديد .

8/ تحديد سقوفات للتمويل حسب الإمكانيات المالية المتوفرة وتحديد آجال السداد وتحديد أسعار المحاصيل للسداد العيني .

9/ مراعاة الوضع السياسي والإقتصادي في البلاد " التضخم ، تقلبات الأسعار ، آثار الدورات الإقتصادية والإنتاجية ، الظروف السياسية العامة والأحوال الأمنية الداخلية والخارجية ، درجة المنافسة ، ومدى توفر الأموال والتسهيلات " .

* أهداف البنوك السودانية في تطوير القطاع الزراعي : تسعى البنوك السودانية إلى تحقيق جملة من الأهداف التي من شأنها المساهمة في تنمية وتطوير القطاع الزراعي ومن جملة الأهداف التي تسعى البنوك السودانية لتحقيقه هي :

1/ تقديم التسهيلات للمزارعين لتحسين وتطوير أساليب الإنتاج لتحقيق أهداف التنمية الزراعية .

2/ إستقطاب الموارد التمويلية من المصادر المحلية " المدخرات الريفية " .

3/ العمل على توسيع المساحات الزراعية ، حيث تهدف البنوك الزراعية إلى توفير التمويل اللازم بالإضافة إلى توفير الموارد للقطاعات الزراعية السودانية بشقيها المطري والآلي .

4/ نشر الخدمات التي تقدمها البنوك وتوصيلها للقطاعات العريضة من جماهير صغار المنتجين.

5/ تقديم خدمات التخزين والتسويق لمختلف العملاء[1].

* الصعوبات والمشاكل التي تواجه تمويل القطاع الزراعي في السودان : يمكن أن نُرجع ضُعف نسبة التمويل الممنوح للزراعة مقارنة بالقطاعات الأخرى إلى الصعوبات المرتبطة بهذا النوع من التمويل من بينها :

1/ إرتفاع حجم المخاطر المصاحبة للتمويل الزراعي في جميع مراحله المخرجات .

2/ إرتفاع تكلفة التمويل نتيجة المخاطر التي يتوقعها البنك " إنخفاض سعر الصرف ، معدل التضخم ، شح الأمطار ، الآفات الزراعية ، ضعف الإنتاجية " .

3/ إرتفاع نسبة التعثر والإعسار مما أدى إلى فقدان الرغبة في منح المزيد من التمويل .

4/ قلة الخبرة لدى بعض المزراعين حديثي العهد بالعمل الزراعي .

[1] مجلة البشائر الإقتصادية ، المجلد الخامس ، العدد الثاني . 2019م .

5/ وجود نسبة كبيرة من المزارعين ليست لهم أهلية للحصول على التمويل حسب ضوابط منح التمويل لدى المصارف ، بسبب عدم وجود ضمانات كافية لدى غالبيتهم ، حيث أن معظمهم من صغار المزارعين ويملكون حيازات غير مسجلة رسمياً .

6/ إستغلال البعض للتمويل في غير الأغراض التي منحت لأجله ، لعدم وجود رقابه وتوجيه ومتابعه للتمويل .

7/ تركز التمويل الزراعي في المناطق الريفية البعيدة وما يتطلبه ذلك من زيادة الإنفاق في إنشاء الفروع والمكاتب والمواصلات والإتصالات وغيرها من التكلفة .

8/ ضعف البنيات التحتية للقطاع الزراعي والذي يؤثر سلباً على الإنتاج مما يقود لفشل المزارعين ويؤدي إلى حالات الإعسار .

9/ كثرة التسويات والمعالجات التي تتم في تمويل الزراعة مثل إزالة الغبن والإقالة في البيوع وإعادة التسعير أحياناً ، والتدخلات الحكومية لجدولة الديون وإعادة التمويل .

10/ وجود بعض الإشكالات في تطبيق بعض صيغ التمويل ، خاصة صيغة المرابحة والتي يتجاوز نسبة التمويل بها 50 % وتعد هذه النسبة كبيرة جدا مما يخالف السياسات النقدية الصادرة عن البنك المركزي السوداني والتي نصت صراحة على أن تكون المرابحة في حدود 30 % فقط ولكن المصارف تعتمد عليها نسبة لقلة تكلفة متابعتها.[1]

رابعاً : سلعة القمح :

الإسم العلمي للقمح : Triticum aestivum (L.) Vulga r_الإسم الإنجليزي : Wheat، يحتل القمح المكان الأول بين محاصيل الحبوب التي يستعملها الإنسان في غِذائه ، ويُعرف القمح بأنه نباتات عشبية تنتج حبوباً تحتوي على الدقيق الصالح للأكل ، وهو الغذاء الرئيسي في العالم حيث في عام2020م بلغ الإنتاج العالمي من القمح 761 مليون طن ، حيث يحتوي على مادة الجلوتين التي تساعد في صناعة الخبز[2]. يُعتبر محصول القمح من أهم محاصيل الحبوب في العالم من حيث حجم الإنتاج والمساحات المزروعة والمتداولة وكثرة الإستعمالات اليومية على موائد المستهلكين أو في الصناعات الغذائية وغيرها . لذلك أطلق على هذا المحصول ملك المحاصيل الحقلية ، ولقد لعب محصول القمح ولا يزال القمح يلعب دوراً بارزاً ومهماً كغذاء البشرية عبر الحضارات المختلفة من تاريخ الإنسان ، لذلك فإن هذا المحصول يُزرع في كافة أنحاء العالم تقريباً.

[1] احمد النابر جابر ، دور التخطيط الإستراتيجي في إدارة التمويل الزراعي بالمصارف في السودان ، جامعة الرباط الوطني ، 2019م ، ص348-349 .
[2] اسلام حاتم محمد عثمان ، دراسة انتاج واستهلاك القمح في السودان خلال الفتره" 2000م-2015م" ، بحث لنيل درجة البكالاريوس ، جامعة السودان للعلوم ، 2016م ، ص5 .

* الأهمية النسبية للقمح : يكتسب القمح أهمية متزايدة في عالم اليوم ويُعتبر محصولاً إستراتيجياً وسلاحاً ماضياً له أنعكاساته الإقتصادية والسياسية والإجتماعية على معظم الشعوب وذلك للأسباب التالية :

1/ القمح سلعة إستراتيجية سوقية ما دام المسئول الأول عن رغيف الخبز ، وهو أبسط من مقومات الحياة اليومية إذ يمثل 95 %من الإستهلاك اليومي للفرد في العالم النامي والسودان على وجه التحديد .

2/ ساهم القمح في ما يقارب عن 4 أخماس السعرات الحرارية المستمدة من الحبوب يومياً ، يُعد القمح من أكثر السلع الغذائية الزراعية أهمية في خريطة النشاط التجاري العالمي ، وتبوأ هذا المركز بعد الثورة الصناعية .

3/ تنامي الطلب على القمح جعله سلعة إستراتيجية عديدة الأوصاف منها ضرورة خلط أنواع القمح ببعضها حتى يتسنى إستخدامها صناعياً .

4/ القمح أحد أساليب التأثير الإقتصادي في القرار السياسي للعديد من دول العالم وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي كدخول القمح في معادلة البدائل الجديدة للطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

* إنتاج وإستهلاك القمح : تنبع أهمية الدراسة من خلال أهمية سلعة القمح لكونها سلعة إستراتيجية ، وهو أهم الحبوب الغذائية ويُعتبر القمح في طليعة المحاصيل الإستراتيجية العالمية بحكم أهميته الغذائية التي تشكل مصدراً غذائياً لاكثر من ثلث سكان العالم ، وتعمل جميع الحكومات بلا إستثناء علي دعم إنتاجه كما يعمل البعض علي دعم إستهلاكه حتى يكون في متناول كافة المواطنين بمختلف طبقاتهم خاصة الطبقات المهدمة . وخلال العقود الأربع الأخيرة زاد إستهلاك السودان من القمح نتيجة :

1/ إرتفاع معدل النمو السكاني . 2/ تزايد الهجره من الريف إلي المدن .

3/ إرتفاع الوعي الغذائي لدى السكان . 4/ دعم أسعار القمح المستورد .

5/التغير في النمط الإستهلاكي للمواطنين .

مما أدى إلى زيادة الفجوه بين الإنتاج المحلي والإستهلاك وقد تم تغطية هذه الفجوه او العجز بالإستيراد من الخارج مما شكل عبئاً كبيراً على موارد السودان من النقد الأجنبي وأداة ضاغطه على مصالح السودان ، لذلك لابد من زيادة إنتاج القمح محلياً لتغطية الفجوة وتحقيق الإكتفاء الذاتي من سلعة القمح وتحقيق الأمن الغذائي.[2]

* إنتاج سلعة القمح :

[1] اسلام حاتم . مرجع سابق .
[2] اسلام حاتم ، مرجع سابق

يعرف بأنه "خلق المنفعة في شكل سلعة إقتصادية " ويوحي هذا التعريف بأن الإنسان لا يخل في المادة من عدم ، ولا يمكن إنتاج السلع من الا شئ ، وإنما كل ما يستطيع فعله هو أن يتناول الموارد الطبيعية بالتحويل والتبديل ليجعلها أكثر صلاحية لإشباع الرغبات الانسانية .

* عناصر الإنتاج : العمل ، الأرض ، رأس المال ، التنظيم .

يمكن إجمال تكاليف إنتاج القمح في خمس بنود أساسيه هى :

1/ عملية التحفير : والتي تتمثل في ، الحرث ، المسح ، رفع الجداول .
2/ العمليات الزراعية : والتي تتمثل في الزراعة ، الرى ، نثر السماد ، الحش.
3/ عمليات الحصاد : التي تتمثل في كسر الجداول ، الحصاد .
4/ مدخلات الإنتاج : والتي تتمثل في السماد ، البذور ، الجوالات ، مبيدات الحشرات .
5/ مصاريف أخرى : وهى تتمثل في رسوم الماء ، رسوم الإدارة ، الترحيل وغيرها .

فكلما زادت تكاليف الأنتاج كلما قل العرض بسبب تخفيض المساحات المزروعة . وكما ذكرنا سابقا ان المنتجات الزراعية المهمة في السودان تتكون من محاصيل القمح والفول السوداني والسمسم والصمغ العربي والذرة والدخن والقطن والفواكه والخضروات وقصب السكر بالإضافة إلى الأرز الذي يعتبر محصولاً جديداً في السودان حيث بدأ إنتاجه في السنوات الأخيرة .. ، ولقد شهدت البلاد تطوراً ملحوظاً في المساحات المزروعة بالقمح في بعض الفترات ، حيث في أواخر السبعينات كانت المساحة المزروعة الكلية للقمح حوالي 600 ألف فدان لكن سرعان ما تناقصت تلك المساحة تدريجياً حتى وصلت 155ألف فدان في منتصف الثمانينات حيث تحول الإتجاه لإنتاج القطن كمحصول نقدي ، ولكن نتيجة لتدني أسعار القطن عالمياً وتشجيع الدولة لسياسة الإكتفاء الذاتي للحاصلات الغذائية في البلاد إزدهرت زراعة محصول القمح مره أخرى حيث قفزت المساحة المزروعة إلى 1150 ألف فدان في مطلع التسعينات وإنتاجية شارفت الطن للفدان ، حيث شهدت هذه الفترة توسعاً كبيراً وصلت نسبياً لحد الإكتفاء الذاتي من القمح ، ثم بدأت المساحات المزروعة وإنتاج القمح في التراجع مره أخرى تبعاً لسياسات التحرير التي أُعلنت في ذلك الوقت وتدني الأسعار العالمية للقمح وأسعاره النسبية المحلية حيث وصلت المساحة المزروعة إلى أدنى مستوى لها في العام2001م–2000م بحوالي 242ألف فدان بإنتاج 213 ألف طن . وأخذت المساحات المزروعة والإنتاج يتناقصان مما أدي لزيادة الفجوة بين الإستهلاك والإنتاج وقد غطت هذه الفجوة بالإستيراد من الخارج مما شكل عبئاً على موارد السودان من النقد الأجنبي بل أصبح عنصر ضغط سياسي في بعض الأحيان ، وأدى تناقص الإنتاج أيضا إلى تدني نسبة الإكتفاء الذاتي . إن الجهود الكبيرة التي بُذلت من جانب الدولة في إطار المشروع القومي للإكتفاء الذاتي من القمح لم يحقق الهدف المنشود ، بل ولن تحقق الهدف المنشود في المستقبل لعدة أسباب من أهمها أنه لايمكن التوسع في إنتاج القمح في مشروع لا يمتلك آليات تنفيذ الأهداف ، فالمزارع له مطلق الحرية في زراعة

المحاصيل التي يود زراعتها ولا يوجد عقد بينه وبين الدولة التي تكفلت بالتأهيل والبنيات التحتية ودعم المحصول وما يلزمه لزراعة القمح [1] .

* المشاكل والمعوقات التي تواجه إنتاج القمح في السودان :

1/ عدم تبني الدولة سياسات شاملة لإنتاج القمح .
2/ ضعف القدرة التنافسية لمحصول القمح .
3/ ندرة مدخلات الإنتاج وإرتفاع تكاليفها .
4/ المشاكل الإدارية في المشاريع الجديدة .
5/ عدم كفاية التمويل للمدخلات الزراعية وتعقيد إجراءاته مما يؤدي إلى تأخر الموسم وبالتالي ضعف الإنتاجية .
6/ ضعف البنيات التخزينية لمعالجة المشاكل التسويقية الناتجة عن تدني الأسعار في مواسم الحصاد .
7/ ضعف تمويل البحوث والإرشاد الزراعي وتطبيق التقانات .
8/ تأخير التأهيل في بعض المشاريع لعدم توفير التمويل .
9/ عدم الإهتمام بإدخال سلالات ذات إنتاجية عالية ونضوج مبكر ومقاومة للظروف المناخية .
10/ مشاكل خاصة بالحصاد تتمثل في عدم توفر العدد الكافي من الحاصدات وعدم إيجاد قطع الغيار والعمالة المدربة .
11/ ضعف البنية التحتية بالبلاد .
12/ مشكلة الآفات الضارة وإنتشار الحشائش .
13/ مشكلة الجودة والمعايير المطلوبة حسب المواصفات والمقاييس .
14/ مشاكل التسويق المختلفة .
15/ مشاكل تتعلق بالمزارع نفسه وقابليته على تطبيق النظم الحديثة للإنتاج .

* أسباب تزايد إستهلاك القمح في السودان : النمو السكاني – النمو الحضري – الهجرة من الريف إلى الحضر – إرتفاع الوعي الغذائي – المحافظة على إستقرار أسعار القمح – دعم أسعار القمح – عدم إستقرار إنتاج الذرة والدخن – إنتشار التعليم وعمل المرأة – الكوارث والعون الغذائي – زيادة إستهلاك الفول المصري . فكل هذه العوامل أدت إلى زيادة الإعتماد على القمح كغذاء رئيسي.[2]

* العوامل التي تؤثر في مساهمة القمح لتحقيق الأمن الغذائي:

[1] اسلام حاتم ، مرجع سابق .
[2] اسلام حاتم ، مرجع سابق .

1/ الإنتاج المحلي : يعتمد الإنتاج المحلي علي العديد من العوامل الطبيعية والبشرية والفنية ويمثل أحد أبرز العوامل ، وتتم زيادة الإنتاج المحلي بالتوسع الأفقي بزيادة المساحات المزروعة ورأسي بزيادة الإنتاجية لتحقيق الأمن الغذائي .

2/ الواردات من القمح : تنامي إحتياجات القمح مع عدم قدرة القطاع الزراعي علي الايفاء بها وإن الإستهلاك تجاوز الإنتاج المحلي مما أدي الي إرتفاع نسبة العجز بالتالي لجأت الدولة الي الإستيراد لتغطية الفجوة .

3/ الزيادة السكانية : حسب الإحصائيات السكانية فإن عدد السكان سجل نمواً مضطراً وزيادة السكانية ولدت زيادة في الطلب علي المنتجات الإستهلاكية الغذائية التي يدخل في تصنيعها القمح .

4/ الإستهلاك :نظراً لعدم توفر بيانات دقيقة عن الإستهلاك الفعلي للقمح ومنتجاته حيث أن البيانات المتاحة عن تقديرات المخزون الغذائي غير دقيق فقد تم اللجوء الي حساب المتاح للاستهلاك خاصة في ظل قصور الإنتاج المحلي وإعتماد الدولة علي الإستيراد لسد الفجوة وتشير البيانات الي أن الكميات المستهلكة في إرتفاع مستمر وكان معدل النمو السنوي لهذه الفترة كبيرة هو ما يعكس بوضوح التحول المتسارع نحو استهلاك القمح .

5/ التسويق المحلي إنتعشت الاسواق التي فيها الإتجار للقمح نتيجة للطلب المتزايد عليها خاصة في مناطق الإستهلاك الرئيسية " العاصمة والمدن الكبيرة " ويتم تحديد الأسعار بهذه الأسواق وفقاً لالية السوق دون تدخل مباشر من الدولة ، إما مايلي المستورد من القمح فكانت الدولة تقوم بعمليات الشراء والتوزيع وبعد إعلان سياسة تحرير الإقتصادي ترك الامر كله للقطاع الخاص.[1]

* الإكتفاء الذاتي من القمح في السودان : الإكتفاء الذَّاتيّ (Autarky) هو إستغناء الدّولة بإنتاجها عن الإستيراد من غيرها ، وهو أيضاً تلبية إحتياجات البلاد الغذائية المحلية وتأمينها من الإنتاج المحلي ، و يُقصد به أن يعتمد بلد ما على إمكانياته الخاصة للحصول على إحتياجاته من السلع الإستهلاكية والإستثمارية بهدف التقليل من مستوى التبعية السياسية والإقتصادية للدول الأخرى وبالتالي تحقيق درجة أعلى من الإستقلالية ، فالإكتفاء الذاتي يُقصد به أن يُقلل بلد ما من إعتماده على الخارج للحصول على حاجياته من السلع الإستهلاكية وذلك رغبة منه في تنمية الإنتاج المحلي والإعتماد على الموارد الذاتية أو توفير قدر من حصيلة العملات الأجنبِية لتوجيهها إلى الأغراض الإنتاجية أو الإجتماعية[2]. فما هي أسباب عدم تحقيق الإكتفاء الذاتي في المجال الزراعي ؟

ترجع أسباب عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي في المجال الزراعي إلى ضُعف الإستثمار في المجال الزراعي في السودان و النمو السكاني المتواصل ونقص الموارد المائية في بعض المناطق بسبب الجفاف فضلاً عن تزايد

[1] عبد اللطيف أحمد محمد عجيمي ، إنتاج وتصنيع القمح في السودان رؤية إستراتيجية لتعزيز الأمن القومي ، الطبعة الأولى ، مطابع السودان للعملة المحدودة ،2009م ، ص231 .

[2] المصدر: wikipedia.org

أعداد المهاجرين القرويين إلى المراكز الحضرية الذي ينعكس سلبا على الزراعة المعيشية ، نعاني بصورة عامة من ضُعف الإنتاج الزراعي وعدم القدرة على تنمية الثروة الزراعية بشكل يؤدي الى سد إحتياجات السوق المحلية ويعود ذلك لعدة أسباب بعضها خارج عن الإرادة والبعض الآخر ناتج عن عدم الوعي بأهمية تحقيق هذا المطلب "الاكتفاء الذاتي وسوء التخطيط والتخبط الإداري والفساد" لذا يجب على الجهات المعنية سواء من هيئات أو مؤسسات أو وزارات أن تتعاون فيما بينها وأن تقوم بوضع خطط وسياسات إنتاجية جدية من شأنها تحقيق الإكتفاء الذاتي من الغذاء . الإكتفاء الذاتي من السلع الإستراتيجية وبشكل خاص القمح الذي يُعد أحد أهم الحبوب في جميع أنحاء العالم فالدول الفقيرة يجب ان تسعى إلى تقليل إعتمادها على واردات القمح ، ولكن ليست الدول الفقيرة هي التي تعتمد على الإستيراد بل إن دولًا كان بعضها مكتفيًا ذاتيًا أصبحت تعتمد على الإستيراد بشكل كبير ؛ فلإكتفاء الذاتي هو قدرة الدولة على إنتاج جميع الإحتياجات الغذائية محلياً ، من خلال الإعتماد الكامل على الموارد والإمكانات الذاتية والإستغناء كلياً عن إستيراد الأغذية من الخارج لتلبية هذه الإحتياجات . ويمتلك السودان موارد زراعية ضخمة تؤهله لان يلعب دورًا مهمًا ومرموقاً ليصبح سلة للغذاء في المحيط الإقليمي والعالمي فضلاً عن تحقيق الإكتفاء الذاتي من الغذاء ، وسلعة القمح فقد إنحصرت زراعتها في الولاية الشمالية ونهر النيل ، ولكن لنمو المجتمعات الحضرية وتغير العادات الغذائية تعاظم الطلب علي القمح وإزدادت الفجوة الغذائية بين الإنتاج والإستهلاك ، وقد أدي هذا الوضع للتوسع في زراعة القمح في الجزيرة وبعض المناطق الأخري ، وزادت المساحة المزروعة من القمح لحوالي مليون فدان وحصل إكتفاء ذاتي من القمح ، ثم بدات المساحة والإنتاج في الإنخفاض مما أدي الي العودة مرة أخري الي إستيراد

أكثر من ٥٠ % من جملة الإستهلاك ، كان هذا بسبب ضعف الإنتاجية وإرتفاع التكلفة وضعف القنوات التسويقية[1].

*إستراتيجية الإكتفاء الذاتي من القمح : تشير دراسات إستراتيجية الربع قرنية إلى إمكانية الإكتفاء الذاتي من سلعة القمح تدريجياً بإتباع حزمة من السياسات أهمها :

1/ دعم مكثف للبحوث ، لتطوير تقانات الإنتاج المختلفة والتقانات التصنيعية.
2/ إختيار وتشجيع المزارعين الذين يتوقع أن يحققوا إنتاجيات لا تقل عن المتوسطة المربحة ، وذلك بالدعم البحثي والإرشادي وتوفير المدخلات المدعومة في المراحل الأولى .
3/ العناية المكثفة بإدارة المحصول وتطبيق التوصيات التقنية في إنتاجه .
4/ تأهيل البنيات الأساسية وخاصة بنيات الري في المشاريع الكبرى المروية بالري الإنسيابي ومشاريع الطلمبات بالشمالية وتشجيع وسائل الري الحديثة .
5/ إنشاء صندوق لتمويل القمح .

[1] عزيزة الطيب عثمان، دراسة انتاج واستهلاك وتصنيع القمح في السودان ، وزارة الزراعة والغابات الاتحادية ، الادارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي ، إدارة الأمن الغذائي، الخرطوم، 2006م.

6/ إعفاء مدخلات القمح من الجمارك ومراجعة التعريفة الجمركية على القمح المستورد وتحديد مستواها ليتماشى مع تكاليف الإنتاج المحلية بالإضافة إلى هامش ربحي معقول للمنتج ، وتشجيع المطاحن على شراء القمح المحلي .

7/ ضبط إستعمال الأراضي وتعاقب القمح والمحاصيل النجيلية الأخرى في الأرض لتفادي إهلاك التربة .

8/ تحفيز المستثمرين للدخول في الإنتاج المتخصص للقمح خاصة في شمال القطر.

9/ الإستفادة من تقانات الدقيق المخلوط لتقليل الإعتماد على القمح المستورد.

10/ إنشاء المواعين التخزينية وتقوية البنيات التسويقية بهدف موازنة الإستهلاك مع الإنتاج المحلي ومعالجة العجز أو الفائض .

11/ تشجيع تجميع المساحات الصغيرة في شمال السودان للإستفادة من إقتصاديات الحجم الكبير .

12/ إدخال عمليات التعبئة السائبة بدلاً عن الخيش لمقابلة متطلبات المطاحن الحديثة.[1]

إستراتيجية الربع قرنية هي رؤية 2007م–2031م نصت رؤية الاستراتيجية ربع القرنية (2007–2031) على: بناء أمّة سودانية موحدة، وآمنة، ومتحضرة، ومتقدمة، ومتطورة . على مستوى القطاع الاقتصادي للإستراتيجية تنحصر أهم التحديات في تحقيق التنمية المتوازنة، وزيادة معدلاتها، والتفاعل الإيجابي مع متطلبات الاندماج، والتعامل مع النظام الاقتصادي العالمي وغيرها من التحديات التي زكرتها الاستراتيجية ، ورغم الجهود التي بذلتها وتبذلها الدولة إلا أن تخقيق تلك التحديات مازالت ضعيفة وهذا يمثل تحديا أكبر .

* مفهوم واردات سلعة القمح : تعني الواردات سد النقص في الإنتاج المحلي من السلع والخدمات ، الواردات بطبيعة الحال لها أثار إيجابية لأنها تُغطي النقص في طلب الإستهلاك المحلي ، كذلك لها آثار سلبية عندما تكون النسبة الأكبر من الإستيراد للإستهلاك دون المواد الخام الموجه إلى الإنتاج ، لهذا يُمكن القول أن الواردات ترفع من الطاقات الإنتاجية للدولة من خلال توفير المواد الخام والآلات والمعدات الإنتاجية ووسائل النقل . ان الهدف الرئيسي من الإستيراد في الدول هو الحاجة الماسة لسد الفجوة الحاصلة داخل السودان ، وان هذه الدول لن تعي خطورة هذا الكم الهائل من عمليات الإستيراد وأثراها على موازين مدفوعاتها ، ويعتبر السودان من اغنى الدول من حيث الموارد الطبيعية والمائية والزراعية إلا إنه لم يستفيد من هذا الموارد لاسباب منها عدم الإستقرار السياسي ، وعدم التخطيط الصحيح للمشروعات الإنتاجية وتوجيه الإنفاق العام إلى مشروعات غير منتجة ، كل هذه الأسباب أدت إلى تدنى مستوى الناتج المحلى وزيادة معدلات التضخم مما أدى إلى الاعتماد على السلع المستوردة . وبلغت قيمة واردات القمح أكثر من 327.1 مليون دولار سنة2022م ، فيما بلغت قيمة دقيق القمح أكثر من 39.2 مليون دولار لسنة 2022م ، حسب الموجز الإحصائي للتجارة الخارجية. وفي هذا السياق، أكد مختصون أنّ زيادة استيراد السودان للسلع في الآونة الأخيرة ترجع إلى سياسة الحكومة التي تشجع الاستيراد وتحارب في ذات الوقت الإنتاج المحلي لاعتمادها

[1] اسلام حاتم . مرجع سابق

الكبير على فاتورة الجمارك في تسيير نفقاتها المتزايدة. كم يستهلك السودان سنويا من القمح؟ ويستهلك السودان وفقا لتقارير رسمية حوالي مليون طن من القمح سنويا، يأتي معظمها من دول البحر الأسود وروسيا، فيما يغطي الإنتاج المحلي حوالي 12 إلى 17% فقط من احتياجات السوق المحلية [1] .

المحور الثالث : الإطار التحليلي للدراسة :

*منهجية وإجراءات الدراسة : تحقيقا لهدف هذه الدراسة فقد تم اعتماد المنهج الوصفي، وذلك بجمع البيانات المتعلقة بمتغيرات نموذج الدراسة من خلال دراسة حالة البنك الزراعي السوداني ، كما اعتمدت على المنهج التحليل الإحصائي القياسي من خلال تحليل البيانات واختبار الفرضيات و تم استخدام برنامجE-VIEWS للتحليل الإحصائي للبيانات ، وذلك للوصول إلى النتائج والتوصيات ،

*الجانب التطبيقى لدراسة أثر التمويل الزراعي على إنتاج سلعة القمح :

في الاونة الاخيرة وفى ظل تراجع الانتاج الزراعي سعة الدولة لسد الفجوة الغذائية عن طريق الانتاج الزراعي من القمح بزيادة المساحات المزروعة منه لزيادة الناتج المحلي الاجمالي وكذلك الواردات من القمح ويتم ذلك عن طريق التمويل المصرفى من البنوك ، لذلك توجب علينا معرفة أثر التمويل الزراعي "بدراسة حالة البنك الزراعي السوداني" في إنتاج سلعة القمح والحد من إستيرادها وتحقيق الإكتفاء الذاتي باستخدام النموذج المتمثل في متغيرات الدراسة مثل الانتاج الزراعيARP والناتج المحلي الاجمالىGDP و حجم المساحة المزروعة AREAوالوارد من سلعة القمحXP كمتغيرات تابعة و التمويل المصرفي الزراعي FIكمتغير مستقل . وتعتبر الخطوة الأولي والأساسية التي يقوم بها الباحث في الاقتصاد القياسي والذي يود دراسة ظاهرة اقتصادية معينة وهي صياغة العلاقات الاقتصادية محل الدراسة في صورة رياضية حتى يمكن قياس معاملاتها باستخدام ما يسمي بالطرق القياسية ، الذى يبدأ اولاً بالتوصيف الاولى لنموذج الدراسة بالصورة الوصفية وفق النظرية الاقتصادية ومن ثم يبدأ بإختبار جذور الوحدة لمتغيرات الدراسة لتحديد طريقة التقدير المناسب للنموذج وفق ثلاثة معايير ، المعيار الاقتصادي والإحصائى والقياسي ومن ثم التوصل الى النتائج .

* الفرضية الاولي هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي الزراعي والإنتاج الزراعي للقمح في السودان .

جدول رقم (1) نتائج تقدير نموزج VAR للانتاج الزراعيARP

متغيرات النموذج	معاملات النموذج المقدر	T test	F test	R^2
C	71075.62	32.173	26.61916	0.655337

[1] آدم سليمان عيسى بخيت ، تقدير دالة إستيراد القمح في السودان في الفترة "1980م –2013م" ، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الإقتصاد التطبيقي تخصص قياسي ، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ، 2014م .

FI(−2)	0.80018	2.66460		

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج 12Eviews.v

ثبت من خلال الدراسة أن التمويل المصرفي الزراعيFI المتخلف فترتين زمنيتين تساوي0.80018 وهي ذات إشارة موجبة وتعني وجود علاقة طردية بين التمويل المصرفي الزراعي FI والإنتاج ، وأيضاً هنالك أثر بين التمويل المصرفي والإنتاج الزراعي للقمح لان القيمة المحسوبة ل Tتساوي 2.66460 وهي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوي معنوية5 %والتي تعادل (2.1448) وهذا دلالة على معنوية معامل التمويل المصرفي الزراعي FI المتخلف فترتين زمنيتين.

* الفرضية الثانية هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي الزراعي والناتج المحلي الإجمالي .

جدول رقم (2) نتائج تقدير نموذج VAR للناتج المحلي الاجماليGDP:

متغيرات النموذج	معاملات النموذج المقدر	T test	F test	R^2
C	6349707	1.65561	0.204016	0.083136
FI(−2)	0.0020	0.29741		

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج 12Eviews.v

ثبت من خلال الدراسة التمويل المصرفي الزراعيFI المتخلف فترتين زمنيتين تساوي0.0020 وهي ذات إشارة موجبة وتعني وجود علاقة طردية بين التمويل المصرفي الزراعيFI والناتج المحلي الاجماليGDP وأن هنالك علاقة ذو دلالة احصائية غير معنوية لمعامل التمويل المصرفي الزراعي FI المتخلف فترتين زمنيتين لان القيمة المِحسوبة ل Tتساوي0.29741 وهي أقل من القيمة الجدولية عند مستوي معنوية 5% والتي تعادل (2.1448) وهذا دلالة على أن معنوية معامل التمويل المصرفي الزراعي FI المتخلف فترتين زمنيتين ذو أثر ضعيف.

*الفرضية الثالثة هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل الزراعي و المساحة الزراعية.

جدول رقم (3) نتائج تقدير نموذجVAR لحجم المساحة المزروعة: AREA

متغيرات النموذج	معاملات النموذج المقدر	T test	F test	R^2
C	1.4E+07	3.117052	14.04145	0.86
FI(−2)	0.009560	2.837397		

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج 12Eviews.v

ثبت من خلال الدراسة أن التمويل المصرفي الزراعي FI المتخلف فترتين زمنيتين تساوي 0.009560 وهي ذات إشارة موجبة وتعني وجود علاقة طردية بين التمويل المصرفي الزراعي FI المتخلف فترتين زمنيتين وحجم المساحة المزروعة $AREA$ ، وأن هنالك علاقة ذو دلالة احصائية غير معنوية لمعامل التمويل المصرفي الزراعي FI لان القيمة المحسوبة ل Tتساوي 0.29741 وهي أقل من القيمة الجدولية عند مستوي معنوية 5% والتي تعادل (2.1448) وهذا دلالة على أن عدم معنوية معامل التمويل المصرفي الزراعي FI ذو أثر ضعيف ، وتشير ان معامل التمويل المصرفي الزراعي FI له اثر معنوي ضعيف علي معامل حجم المساحة المروعة $AREA$.

*الفرضية الرابعة هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي الزراعي والزيادة او النقصان في الوارد من سلعة القمح في السودان .

جدول رقم (4) نتائج تقدير نموذج VAR للوارد من سلعة القمح XP :

متغيرات النموذج	معاملات النموذج المقدر	T test	F test	R^2
C	788916.6	3.05516	12.39136	0.60
FI(−2)	0.06614	5.19969		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج 12Eviews.v

ثبت من خلال الدراسة أن التمويل المصرفي الزراعي FI المتخلف فترتين زمنيتين تساوي 0.06614 وهي ذات إشارة موجبة وتعني وجود علاقة طردية بين التمويل المصرفي الزراعي FI و الوارد من سلعة القمح XP وأن هنالك علاقة ذو دلالة احصائية معنوية لمعامل التمويل المصرفي الزراعي FI المتخلف فترتين زمنيتين لان القيمة المحسوبة ل Tتساوي5.19969 وهي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوي معنوية5 %والتي تعادل (2.1448) وهذا دلالة على معنوية معامل الوارد من سلعة القمح XP وثبت أيضاً أن الوارد من سلعة القمح XP تقل النسبة في الفترة الثانية 98.52577% مقابل 3.731687% لتلك التي تعزي الي متغير التمويل المصرفي الزراعي FI ثم تقل فى الفترة الثالثة من الوارد من سلعة القمح XP ثم تزداد الفترة الرابعة 95.69986 ثم يتأرجح تارة ينخفض وتارة يرتفع حتي الفترة العاشرة ويعزي تلك الصدمة التي يتعرض لها التمويل المصرفي الزراعي FI لانه يتعرض الى صدمات بالتأرجح بانخفاض التمويل المصرفي الزراعي FI ثم يرتفع حتي السنة العاشرة جراء السياسات التمويلية المصرفية لدى البنك .

* النتائج والتوصيات :

من خلال الدراسة النظرية والتحليلية خلص هذا البحث الي النتائج التالية : نتائج التحليل :

1/ من خلال النتائج التي توصلت لها الدراسة أن التمويل الزراعي يلعب دوراً مهماً في عملية الإنتاج الزراعي لسلعة القمح في السودان ، ومن خلال تحليل نموذج الإنحدار الذاتي (VAR) ثبت أن العلاقة بين التمويل الزراعي والإنتاج الزراعي لسلعة القمح علاقة طردية موجبة وهذا يعني أن التمويل الزراعي يُؤثر إيجابياً علي الإنتاج الزراعي لسلعة القمح فكلما زاد التمويل زاد إنتاج القمح .

2/ من خلال التحليل توصلت الدراسة علي أن التمويل الزراعي له أثر معنوي ضعيف علي الناتج المحلي الإجمالي في بداية سنسن الدراسة ثم يتضائل ليصبح سالباً ، وهذه نتيجة مقبولة لأن الناتج المحلي الإجمالي يؤثر به عدة عوامل غير التمويل مثل السيايات الإقتصادية للدولة والظروف الطبيعية أو الحروب .

3/ أن منح التمويل الزراعي الكافي له أثر علي المساحه المزروعه ، ويؤكد التحليل وجود علاقة طردية بين التمويل الزراعي والمساحة المزروعه وأن هنالك علاقة ذو دلالة احصائية غيرمعنوية اي ذو أثر ضعيف .

4/ توصلت الدراسة الي أن التمويل الزراعي له أثر معنوي علي الوارد من سلعة القمح ،وايضا تارجح الوارد من سلعة القمح ينخفض تارة ويرتفع تارة أخرى وذلك بسبب الصدمات التي يتعرض لها التمويل الزراعي .

* نتائج نظرية :

1/ التمويل المقدم من البنك الزراعي غير كافي للنهوض بالقطاع الزراعي .

2/ قصور وعدم وجود مظله للتمويل الزراعي في الولايات تقوم بتغطية الخدمات المصرفية والزراعية الضرورية مثل خدمات الإرشاد الزراعي والتخزين والتسويق للمنتجات الزراعية .

3/ عدم الإستقرار السياسي والإقتصادي في البلاد إتجاه القطاع الزراعي أدي الي فشل جميع الخطط والإسترتيجيات التي تم إعدادها لتطوير إنتاج القمح بهدف تحقيق الإكتفاء الذاتي .

4/ عدم قدرة القطاع الزراعي علي الإيفاء بالإحتياجات المتزايده من القمح وتجاوز الإستهلاك للإنتاج المحلي مما أدي الي إرتفاع نسبة العجز بالتالي لجات الدوله الي الإستيراد لتغطية تلك الفجوه .

5/ تلجأ الدوله نحو إستيراد كميات كبيره من القمح ودقيق القمح لسد الفجوه الغذائية بسبب الزيادة في حجم الإستهلاك وتدني الإنتاج لضُعف السياسات الزراعية .

التوصيات : بناء على النتائج اوصت الدراسة بالآتي :

1/ يجب دعم الإنتاج الزراعي خاصة بالنسبة للسلع الأكثر إستهلاكاً كالحبوب (سلعة القمح).

2/ إعفاء مدخلات القمح من الجمارك ومراجعة التعرفة الجمركية علي القمح المستورد وتحديد مستواها ليتماشي مع تكاليف الإنتاج المحلية وتشجيع المطاحن علي شراء القمح المحلي بدلاً من المستورد .

3/ العمل علي زيادة الإكتفاء الذاتي من خلال التوسع الأفقي بزيادة المساحه المزروعه بالقمح والتوسع الراسي بزيادة إنتاجية وحدة المساحه من خلال استخدام التقنيات الزراعية الحديثة وإستخدام التقاوي المحسنة .

4/ العمل علي زيادة التمويل الزراعي المقدم من قبل البنك الزراعي وتسهيل إجراءات الحصول عليه وزيادة حجمه لمساهمته الكبيره في الناتج المحلي الإجمالي و ضرورة الإستقرار في التمويل لضمان الإستقرار في المساحه المزروعه والناتج المحلي الإجمالي وواردات وإنتاج سلعة القمح .

5/ يجب وجود إدارة تمويلية وإستثمارية للتمويل الزراعي تحديداً قادرة علي دراسات طلبات التمويل وتحليلها واتخاذ القرار المناسب من ثم متابعة العمليات الممولة وذلك نسبة للدور المهم للعمليات التمويلية للبنك الزراعي واثرها علي ربحيته.

6/ علي البنك الزراعي توفير التمويل الزراعي اللازم للمدخلات الزراعية في كل موسم وفي وقت مبكر تمكينا للمزارع للقيام بالعملية الزراعية في وقتها وذلك من خلال تعزيز قدرات البنك .

7/ على بنك السودان المركزي العمل على زيادة عدد المصارف المتخصصة في التمويل الزراعي مع ضرورة وجود توزيع جغرافي لهذه المصارف.

8/ يجب علي البنك المركزي ووزارة المالية إبتكار سياسة لتحفيز وتشجيع المصارف علي تمويل القطاع الزراعي كالإعفاء من ضرائب الأرباح المحققه من تمويله .

9/ تقوية المراكز المالية للبنك الزراعي السوداني والجهاز المصرفي السوداني حتي يستطيع القيام بدوره في توفير التمويل الزراعي الكافي وفي الوقت المناسب وبالشروط المناسبة للعمليات الزراعية في القطاع الزراعي ودعم المنتجين كنمط اساسي للتنمية الزراعية ويجب ان يعمل البنك الزراعي علي زيادة عدد فروعه وتوزيعها جغرافيا بالولايات حتي يتمكن المزارعين من الاستفادة من التمويل الزراعي .

10/ أهمية تكوين صداقات وشراكات مع الدول ذات الإقتصاديات كبيره الحجم لإنتاج القمح مثل الصين واكورانيا والسعودية بهدف زيادة الاستثمار ونقل التكنولوجيا الحديثة والتدريب .

* قائمة المراجع :

1/ الاء مختار خلف الله الامين ، تمويل القطاع الزراعي في السودان دراسة مساهمة البنك الزراعي السوداني في الفترة من "2008- 2014م" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النيلين ، 2015م .

2/ احمد الأحمد العليوي وسمعان العطوان ، كتاب التمويل الزراعي ، كلية الزراعة جامعة حلب ، حلب – سوريا ، 1996م .

3/ احمد النابر جابر ، دور التخطيط الإستراتيجي في إدارة التمويل الزراعي بالمصارف في السودان ، جامعة الرباط الوطني ، 2019م .

4/ اسلام حاتم محمد عثمان ، دراسة انتاج واستهلاك القمح في السودان خلال الفتره" 2000م–2015م" ، بحث لنيل درجة البكالاريوس ، جامعة السودان للعلوم ، 2016م .

5/ آدم سليمان عيسى بخيت ، تقدير دالة إستيراد القمح في السودان في الفترة "1980م –2013م" ، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الإقتصاد التطبيقي تخصص قياسي ، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ، 2014م .

6/ الصديق طلحة محمد رحمه ، التمويل الإسامي في السودان التحديات ورؤية المستقبل ، الطبعة الأولى ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، الخرطوم ، 2007م .

7/ حيدر عباس حسين واخرون ، محددات القطاع الزراعي في السودان خلال الفترة " 1982–2004 " ، سلسلة الدراسات والبحوث بنك السودان المركزي ، 2005م.

8/ خضر احمد عبد الحليم ، التمويل والتسويق ، وزارة الزراعه والغابات ، ورقة عمل ، الخرطوم – السودان ، 2003م.

9/ د.عبد الرحمن يسرى احمد . تطور الفكر الاقتصادى دار النهضة للطباعة والنشر الاسكندرية 1983م.

10/رانيا صلاح الدين يوسف ، دور التمويل المصرفي في تطوير الصادرات السودانية "1996م-2008م" ، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ، دراسة ماجستير ، 2009م .

11/سارة عوض عبد الله سالم ، محددات للطلب على القمح في السودان في الفترة "1990م-2014م" ، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه كلية الإقتصاد ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2015م.

12/سليمان علي ، واقع التمويل المصرفي للقطاع الزراعي في السودان ، مجلة المصرفي العدد 96 ، الخرطوم السودان ، 2013م.

13/سعد عبد الله سيد احمد واخرون ، التمويل الزراعي والحد من ظاهرة الجوع ضرورة تعزيز قدرات البنك الزراعي السوداني ، المركز السوداني للبحوث والدراسات والتوثيق ، مطبعة البنك الزراعي السوداني– الخرطوم ، 2009م

14/سيراب محمد عثمان سعيدعبد الله ، إطلاع علي بعض قضايا الزراعه بالسودان ، الجزء الاول ، المكتبه الوطنية الخرطوم ، مارس2005م.

15/شوقي حسين عبدالله ، التمويل والإدارة المالية، مكتبة دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1983م .

16/عبيد علي احمد الحجازي ، مصادر التمويل ، دار النهضة العربية ، لبنان –بيروت ،2001م .

17/ عمر حماد محمد احمد ، التمويل المصرفي للقطاع الزراعي في السودان دراسة حالة البنك الزراعي السوداني "1990م–2016م" ، بحث مقدم لنيل درجة دكتورا الفلسفه في الإقتصاد ، جامعة النيلين 2018م .

18/عبد اللطيف أحمد محمد عجيمي ، إنتاج وتصنيع القمح في السودان رؤية إستراتيجية لتعزيز الأمن القومي ، الطبعة الأولى ، مطابع السودان للعملة المحدودة ،2009م .

19/ عزيزة الطيب عثمان، دراسة انتاج واستهلاك وتصنيع القمح في السودان ، وزارة الزراعة والغابات الاتحادية ، الادارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي ، إدارة الأمن الغذائي، الخرطوم، 2006م.

20/ فرانسيس ميثانق ميان ، دور البنك الزراعي السوداني في تمويل التنمية الزراعية بالسودان خلال الفترة "1994م-2004م" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2005م .

21/ فاطمة عمر محمد أحمد ، التمويل الزراعي في ولاية نهر النيل المشاكل والحلول دراسة حالة البنك الزراعي السوداني فرعي شندي والمتمة ، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد ، جامعة شندي ، 2016م

22/ محمد شقشق ، محمد ابراهيم عبيدات ، اساسيات الاداره الماليه ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، ،1997م.

23/ محمد الفاتح محمود بشير ، التمويل والاستثمار في النظامين الوضعي والإسلامي ، الدار العالمية لنشر والطباعة ، الخرطوم ، 2017م .

24/ منشورات البنك الزراعي السوداني ، ادارة البحوث والاحصاء الخرطوم ، جمهورية السودان ، 1992م.

25/ ممدوح السيد الدسوقي ، اساسيات في الاقتصاد الزراعي ، الطبعه الاولي ، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، ليبيا ، 1990م.

26/ محمد عثمان خليفة ، التمويل المصرفي الاسلامي في قطاع الريف السوداني ، مجلة دراسات اقتصادية واسلامية ، السعودية .

27/ مجلة البشائر الإقتصادية ، المجلد الخامس ، العدد الثاني . 2019م .

28/ نعيم جمعه ، ندوه حول تمويل صغار المزارعيين وتنظيمهم ، المنظمه العربية للتنمية الزراعية ، عمان ، 1997م.

29/ هاشم احمد العبيد ، دور قطاع التمويل في تر قية التنمية الزراعية والصناعية ، ندوة للتمويل الزراعي لمشروع الجزيره ، البنك التجاري السوداني ، 1992م.

30/ يوسف رابح ، الرقابة الشرعية المصرفية ، القرضاوي –ندوة التطبيقات الاقتصادية – الدار البيضاء ، 2009م .

أثر التمويل الزراعي علي إنتاج سلعة القمح

دراسة حالة " البنك الزراعي السوداني في تمويل سلعة القمح في السودان" " في الفترة من 2005-2021م"

نمارق احمد بابكر احمد ، قسم بنوك وتمويل ، كلية الدراسات التجارية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

البريد الالكتروني : Namarig1994@gmail.com

مستخلص :

إستهدفت الورقة دلراسة وتحليل أثر التمويل الزراعي علي سلعة القمح وإنتاج تلك السلعه والمساحه المزروعه والناتج المحلي الإجمالي والوارد من سلعة القمح . وتم إختيار سلعة القمح لكونها واحدة من مكونات المخزون الإستراتيجي وأهم سلعه للأمن الغذائي وذلك في الفتره (2005م–2021م) بدراسة حالة البنك الزراعي السوداني . وتتمثل مشكلة الورقة في الإجابة علي الأسئله التاليه : هل يؤثر التمويل الزراعي علي إنتاج سلعة

القمح ، هل يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي والمساحه المزروعه والوارد من سلعة القمح . وإستخدمت الدراسة منهج التحليل الوصفي لمعرفة صحت وعدم صحت فرضيات الدراسة التي إفترضت وجود علاقه ذات دلاله إحصائية بين التمويل الزراعي (متغير مستقل) والإنتاج الزراعي والمساحه الزراعية والناتج المحلي الإجمالي والوارد من سلعة القمح (أبعاد إنتاج سلعة القمح هو المتغير المستقل). وتوصلت الورقه الي أن التمويل الزراعي يؤثر إيجابياً علي إنتاج سلعة القمح ، وأن له أثر ضعيف علي الناتج المحلي الإجمالي لانه يؤثر به عدة عوامل أُخرى غير التمويل الزراعي وعلي المساحه المزروعه من سلعة القمح ، وأيضا أثره معنوي علي الوارد من سلعة القمح . توصي الورقه ببناء إستراتيجية ورؤية مستقبلية متكاملة لتنمية القطاع الزراعي , و زيادة التمويل الزراعي المقدم وأيضاً دعم الإنتاج الزراعي وخاصة إنتاج سلعة القمح لكونها سلعه هامة وتمثل مصدر الغذاء الرئيسي للسكان .

كلمات مفتاحية : التمويل الزراعي ، الإنتاج ، القمح

Abstract:

The paper aims to study and analyze the impact of agricultural financing on the wheat commodity, the production of this commodity, the cultivated area, the totality of local production and the incoming of wheat commodity. Wheat commodity has been chosen as it is one of the components of strategic stock and the most important commodity for food security from 2005 to 2021 according to the case study of the Sudanese Agricultural Bank. The problem that is set by the paper is to answer the following question: Does the agricultural financing affect the production of the wheat commodity, the totality of local production, the cultivated area and the incoming of wheat commodity? The Study follows the descriptive analysis method in order to know if the correctness or incorrectness of the hypothesis which hypothesizes that there is a statistical significance relationship between the agricultural financing (independent variable) and the agricultural production, cultivated area, the totality of the local production and the incoming of the wheat commodity (dimensions of the production of wheat commodity – dependent variable). The paper finds out that the agricultural financing affects positively affects on the production of the wheat commodity, on the other hand it has a week effect on the totality of the local production because it is affected by other various factors beyond the agricultural financing and the cultivated area of wheat commodity, and it is also has spiritual effect on the incoming of the wheat commodity. The paper recommends building a strategy and integrated future vision for developing agricultural sector, increasing the agricultural financing and

supporting the agricultural production specially the production of wheat commodity because of its importance as well as it considers the main source of food for population.

Keywords: bank financing, agricultural financing, production, wheat

الإطار المنهجي والدراسات السابقة :

مقدمه : يعتبر القطاع الزراعي قطاعاً حساساً في التنمية الإقتصادية ، ويُشكل الركيزه الأساسية لباقي القطاعات الإقتصادية لذا تهتم الحكومات إهتماماً كبيراً بتطوريه وقد تمثل هذا الإهتمام في السعي لتوفير التمويل البنكي اللازم لتنميته و يعتبر التمويل هو الدعامة الأساسية لإنجاح أي قطاع ، فعملية التمويل الزراعي لا تنحصر علي توفير الأموال اللازمة لتسيير النشاط الزراعي وإنما تقوم بتوجيه تلك الأموال بطريقة تؤدي الي تحقيق الأهداف المطلوبة و أن التمويل الزراعي للقطاع الزراعي يساهم في زيادة الرُقعه الزراعية وتحديث وسائل الإنتاج وزيادة الإنتاجية إن توفر بالقدر الكافي وفي الوقت المناسب . وإن ضُعف وقِلت التمويل الزراعي وغياب السياسات والإستراتيجيات والخطط طويلة المدى لتأمين وتوفير السلع الإستراتيجية أدى الى حدوث إرتفاع حاد في أسعار السلع ومن هذه السلع يُعتبر القمح من أهم السلع الغذائية في العالم وتعمل جميع الحكومات بلا إستثناء علي دعم إنتاجه كما يعمل البعض علي دعم إستهلاكه حتى يكون في متناول كافة المواطنين بمختلف طبقاتهم . وأن ودعم أسعار القمح المستورد والتغير في النمط الإستهلاكي للمواطنين أدى إلى زيادة الفجوه بين الإنتاج المحلي والإستهلاك وقد تم تغطية هذه الفجوه او العجز بالإستيراد من الخارج مما شكل عِبئا كبيراً على موارد السودان من النقد الأجنبي ، لذلك لابد من زيادة إنتاج القمح محلياً لتغطية الفجوة وتحقيق الإكتفاء الذاتي من سلعة القمح وتحقيق الأمن الغذائي .

مشكلة الدراسة :

تظهر أهمية التمويل الزارعي في توفير التمويل اللازم لتنمية وتحديث القطاع الزراعي وتقليل الفجوة الغذائية ، وإنخفاض التمويل الزراعي لهذا القطاع على الرغم من توافر الإمكانيات التي تُمكنه من تحقيق الأكتفاء الذاتي ، تُكمن مشكلة الدراسة في محدودية التمويل المقدم من البنك الزراعي السوداني في تنميه الانتاج الزراعي وخاصة المقدم الي سلعة القمح كأحد المحاصيل الغذائية الاستراتيجية الهامة وتاثير ذلك التمويل علي الانتاج والناتج المحلي الإجمالي والمساحه المزروعه والوارد من سلعة القمح وتتمحور مشكلة الدراسة الأساسية في معرفة أثر التمويل الزراعي "بدراسة حالة البنك الزراعي السوداني" في إنتاج سلعة القمح في السودان لتحقيق الإكتفاء الذاتي ، أُعيد صياغة المشكله في شكل تساؤل رئيسي تتفرع منه عدة اسئله وهو : ما هو أثر التمويل الزراعي علي إنتاج سلعة القمح في السودان ؟

5. ما هو أثر التمويل الزراعي علي الإنتاج الزراعي للقمح في السودان ؟
6. هل يؤثر التمويل للقطاع الزراعي علي الناتج المحلي الإجمالي ؟
7. هل يوجد تأثير للتمويل الزراعي علي المساحه الزراعية للقمح في السودان ؟
8. هل يؤثر التمويل المصرفي الزراعي علي الوارد من القمح في السودان ؟

أهداف الدراسة :

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو معرفة ودراسة أثر التمويل الزراعي علي إنتاج سلعة القمح ، وتتفرع منه الأهداف التالية :

1. معرفة أثر التمويل الزراعي علي الإنتاج الزراعي للقمح في السودان .
2. دراسة أثر التمويل الزراعي ومساهمتة في الناتج المحلي الإجمالي .
3. معرفة أثر التمويل الزراعي علي المساحة الزراعية للقمح في السودان .
4. دراسة ومعرفة أثر التمويل الزراعي علي الوارد من سلعة القمح في السودان

أهمية الدراسة :

– من الجانب العلمي: مساهمة في الرصيد العلمي بالمكتبات ، مساهمة الدراسة في التوصل الي نتائج منطقية وموضوعية تساهم في وضع توصيات ومقترحات وحلول في ما يتعلق بقضية التمويل الزراعي وأثره علي إنتاج سلعة القمح .

– أما من الجانب العملي: فنأمل أن تساعد مخرجات الدراسة صانعي القرارات ومتخذي السياسات في بنك السودان المركزي أو البنك الزراعي السوداني في تبني إستراتيجية واضحة ومشجعة للنهوض باللتمويل الزراعي وتعزيز دوره في تمويل سلعة القمح لتحقيق الإكتفاء الذاتي من ثم تقليل الوارد منه .

فرضيات الدراسة :

1. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل الزراعي والإنتاج الزراعي للقمح في السودان .
2. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل الزراعي والناتج المحلي الإجمالي.
3. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل الزراعي والمساحه الزراعية للقمح في السودان.

4.هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي الزراعي والوارد من سلعة القمح في السودان .

مصادر الدراسة:

تعتمد الدراسة على المصادر الثانوية وتشمل المراجع والكتب والبحوث السابقة وتقارير بنك السودان المركزي والبنك السوداني الزراعي ، كما استندت الدراسة على البيانات الأولية من خلال دراسة حالة البنك الزراعي السوداني وذلك لاستكمال متطلبات الدراسة لتحقيق اهداف الدراسة . من ثم استخدم الباحث أدوات التحليل الإحصائى القياسى لتوضيح تأثير المتغير المستقل(التمويل الزراعي) علي المتغيرات التابعه خلال الفتره قيد الدراسة .

منهجية الدراسة :

تعتمد الدراسة على مبدأ التكامل بين مناهج البحث العلمي، حيث يتم استخدام المنهج الوصفي للتعرف على معالم المشكلة وتحديد أسبابها وتوصيف العلاقات بينهما، كما يعتمد البحث على التحليل القياسي ومن ثم يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي في استخلاص النتائج والخروج بالتوصيات.

حدود الدراسة :

الحدود المكانية : جمهورية السودان ، الحدود الزمانية : 2005م-2021م ، الحدود البشرية : المدراء وموظفون المصارف الزراعية والمؤسسات ذات الصلة ومتخذي القرار والمزارعين .

البحوث السابقه :

3/ دراسة : فرانسيس (2005م)[1] هدفت الدراسة إلى تحديد أسباب تدني فعالية البنك الزراعي السوداني في دعم وتشجيع القطاع الزراعي و من ثم المساهمة في وضع حلول تؤدي إلى رفع مستوى فعالية أداء البنك لتحقيق الهدف من أنشائه . أوضحت نتائج الدراسة أن السياسات والتشريعات التمويلية بالبنك لا تُراعي مصلحة المزارعين كما يسود فهم خاطئ لدى المزارعين حول طبيعة تمويل البنك الزراعي حيث يعتبرونه تمويلاً حكومياً غير مسترد مما يدفعهم لعدم الأهتمام بالسياسات والتشريعات التمويلية والألتزام بها ، كذلك أوضحت الدراسة أن الإنتشار الجغرافي للبنك الزراعي السوداني ضعيف بالرغم من كثرة عدد فروعه وذلك مقارنة بحجم مساحة السودان وإمكانياته الزراعية .

[1] فرانسيس ميثانق ميان ، دور البنك الزراعي السوداني في تمويل التنمية الزراعية بالسودان خلال الفترة "1994م-2004م" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2005م .

4/ دراسة : الاء (2015م)[1] هدفة الدراسة للتعرف على المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي بصورة عامة ومعرفة حجم التمويل المقدم من البنك للقطاع الزراعي ، خلصت الدراسة إلى أن القطاع الزراعي صاحب أكبر نصيب من التمويل دون القطاعات الإقتصادية ، وإن قطاع الزراعة المروية من أكبر القطاعات التي يتم تمويلها من البنك الزراعي ، وإن ضعف البنيات التحتية وعدم الإهتمام الكافي من قبل الدولة وهجرة المزارعين من الريف إلى المدينة من أهم المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي .

3/ دراسة : ساره (2015م)[2] تمثلت المشكلة في تحديد المتغيرات التي تؤثر في الطلب علي سلعة القمح في السودان ، ودرجة تأثير كل متغير من هذه المتغيرات وإتجاه التأثير سلباً أم إيجاباً ، وتمثلت أهم دعاوي الدراسة " الفروض" وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عكسية بين سعر القمح والكمية المطلوبة من القمح ، وجود علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين الدخل والكمية المطلوبة من القمح ، وأيضاً وجود علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين عنصر الزمن والكمية المطلوبة من القمح . توصلت الدراسة إلي : وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين سعر القمح والكمية المطلوبة من سلعة القمح ، وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الدخل والكمية المطلوبة من سلعة القمح ، وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين سعر الذرة و الكمية المطلوبة من سلعة القمح . من أهم توصيات الدراسة : تهيئة المناخ الإستثماري لتشجيع وجذب الإستثمارات الأجنبية والمحلية نحو الإستثمار بالقطاع الزراعي " الحبوب الغذائية " في السودان وذلك للإسهام في توطين زراعة وتصنيع القمح بالسودان وإستقرار أسعار الحبوب عامة والقمح بصورة خاصة لسد الفجوة وتصدير الفائض للدول العربية لسد الفجوة العربية .

4/ دراسة : عمر (2018م)[3] مستخلص تناول هذه الدراسة التمويل المصرفي للقطاع الزراعي في السودان باعتبار أن القطاع الزراعي هو القطاع الرئيس المحرك لقطاعات الإقتصاد السوداني الأخرى ، وقد استهدفت الدراسة استكشاف ودراسة دالة التمويل في قطاع الزراعة تطبيقاً لظروف توفره وظروف الإنتاج الزراعي في السودان ، أكدت النتائج على أن التمويل الزراعي الممنوح من البنك الزراعي في فترة زمنية معينة يتوقف على مستوى التمويل المصرفي للزراعة من البنوك السودانية الأخرى ، وأن التغيرات في الإنتاج الزراعي الكلي ، والمساحة الزراعية الكلية ، والناتج الكلي الزراعي تؤدي إلى تغير مقدار التمويل الزراعي ، وعموماً يعاني

[1] الاء مختار خلف الله الامين ، تمويل القطاع الزراعي في السودان دراسة مساهمة البنك الزراعي السوداني في الفترة من "2008- 2014م" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النيلين ، 2015م .

[2] سارة عوض عبد الله سالم ، محددات للطلب على القمح في السودان في الفترة "1990م-2014م" ، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه كلية الإقتصاد ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2015م .

[3] عمر حماد محمد احمد ، التمويل المصرفي للقطاع الزراعي في السودان دراسة حالة البنك الزراعي السوداني "1990م– 2016م" ، بحث مقدم لنيل درجة دكتورا الفلسفه في الإقتصاد ، جامعة النيلين 2018م .

القطاع الزراعي السوداني بكافة قطاعاته الفرعية من عدم توفر التمويل الزراعي المصرفي بالقدر الكافي وفي الوقت المناسب ، الذي يمكن من تحقيق التنمية الزراعية المطلوبة في السودان.

المحور الثاني : الإطار النظري للدراسة :

أولاً:التمويل المصرفي : لقد تعددت الأراء حول تعريف التمويل ومن الصعب إيجاد تعريف موحد وشامل لمصطلح التمويل ، أختار منها : التمويل في اللغة : يعني الإمداد بالمال وقد إستمد التمويل تعريفه أصلا من كلمة (credit) بالإنجليزية التي جاءت من اللفظ اللاتيني (acridest) والتي تعني الإعتقاد حيث إشتقت منها trust الي تعني الثقة[1] . التمويل إصطلاحا :هو مجموعة الأعمال والتصرفات التي تُمد الأفراد والمؤسسات بوسائل الدفع ، وهو توفير المال لإستثمار جديد ، وهذا المال إذا لم يتوفر للمستثمر من مدخراته إقترضه من مدخر آخر[2] ، فالتمويل المصرفي هو مبلغ محدد من المال يُتفق عليه ويضعه تحت تصرف العميل لإستخدامه في غرض محدد ومعلوم للبنك وفي الحدود والشروط والبضمانات الوارده بتصريح التمويل المصرفي خلال مدة سريانه وذلك بهدف تنمية نشاط العميل_الجاري المتسم بالنجاح مقابل تعهد والتزام برد هذا المبلغ مع الفوائد والعمولات والمصاريف المستحقه من خلال البرنامج الزمني المقرر للسداد ، وفي مجال الزراعه يعمل التمويل المصرفي علي توفير الموارد المالية والماديه المتمثله في التمويل النقدي والعيني بغرض استخدامها في العمليات الإستثماريه الإنتاجيه للزراعه وفق الخطط التنمويه الموضوعه [3] ، إذاً التمويل المصرفي هو التمويل المقدم من المصارف للقطاعات الإنتاجية المختلفة كالزراعة ، الصناعة وغيرها والذي يغطى كافة المراحل الإنتاجية أو جزء منها . وتظهر مكانة وأهمية التمويل من خلال الأهداف التي يسعى الى تحقيقها , والمتمثلة في زيادة مستوى الإنتاج وتنويع مصادر الدخل وتحسين الخدمات التسويقية , وتوفير القروض لكافة المجالات المختلفة وغيرها من الأهداف التي سنتطرق لها في هذا المبحث .

* وظائف التمويل المصرفي : فيما يلي نذكر أبرز وظائف التمويل المصرفي والمتمثلة في :

1/ التخطيط المالي . 2/ الرقابة المالية .

3/ الحصول علي الأموال . 4/ إستثمار الأموال .

تختلف هذه الوظائف من مؤسسة إلى أخرى رغم أن بعض منها تُعتبر أساسية لجميع المؤسسات أو يجب أن تؤدي بشكل مترابط ، إذ أنه لا يمكن القيام بوظيفة منفردة دون مراعاة أهمية الوظائف الأخرى حتى يمكن للمنظمة المعنية العمل بكفاءة وفعالية [4].

* مصادر التمويل : يمكن النظر إلى أنواع التمويل من عدة جوانب أهمها:

[1] د.عبد الرحمن يسرى احمد . تطور الفكر الاقتصادى دار النهضة للطباعة والنشر الاسكندرية 1983م ، ص45 .

[2] عبيد علي احمد الحجازي ، مصادر التمويل ، دار النهضة العربية ، لبنان –بيروت ،2001م ، ص3.

[3] سيراب محمد عثمان سعيدعبد الله ، إطلاع علي بعض قضايا الزراعه بالسودان ، الجزء الاول ، المكتبه الوطنية الخرطوم ، مارس2005م ، ص 66 .

[4] محمد شقشق ، محمد ابراهيم عبيدات ، اساسيات الاداره الماليه ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، ،1997م ، ص23.

1/ إشكال التمويل من حيث المدة : وبموجب معيار المدة تنقسم أشكال التمويل إلى:

أ–تمويل قصير الأجل. ب– تمويل متوسط الأجل . ج– تمويل طويل الأجل.

2/ أشكال التمويل من حيث المصدر للحصول عليه : وينقسم التمويل تبعا لمصادره إلى:

2– تمويل ذاتي . ب– تمويل خارجي.

3/ أشكال التمويل حسب الغرض الذي يستخدم لأجله : وينتج عن هذا التصنيف ما يلي:

2– تمويل الاستغلال - ب– تمويل. [1]

* العوامل التي تحدد قدرة البنوك على التمويل : ومن هذه العوامل نذكر :

1/ حجم الموارد المتاحة للتمويل .

2/ طبيعة تركيبة موارد البنك : تشمل موارد البنك ما يلي :

3– الودائع بأنواعها المختلفة • الودائع الجارية ، الودائع الاستثمارية ، الودائع لاجل فى النظام المصرفى التقليدي ، الودائع الادخارية ، الودائع المقيدة ، الهوامش على خطابات الضمان والاعتماد .

4– راس المال والاحتياطيات والأرباح. .

3/ كفاءة البنك .

4/ قدرة البنك في الحصول على موارد من مصادر أخري .

5/ الطلب على التمويل . [2]

* صيغ التمويل المصرفي الاسلامي : هنالك اربعة صيغ للتمويل الإسلامي :

1/ صيغ المشاركة . 2/ صيغة المضاربة.

3/ صيغة المرابحة. 4/ صيغة الاجارة . [3]

ثانياً : التمويل الزراعي :

التمويل الزراعي (الإقراض – التسليف – الإئتمان) كل هذه الكلمات تُستعمل لتشير لنفس المعنى وبعد تطبيق الشريعة الإسلامية فإن كلمة التمويل أصبحت سائدة فالتمويل المصرفي للزراعة هو عبارة عن معاملات في سوق المال تمنح فيه البنوك أموال خلال فترة زمنية مرتبطة بظروف الإستثمارات وخطط الإنتاج الزراعية "خطط موسمية" يمكن أن تشمل محصول أو أكثر و عادة ما يتم التعبير عن الطلب على التمويل في حالة المحاصيل الزراعية بتوفير متطلبات تقنيات الإنتاج "سماد، تقاوي، تحضير أرض، مبيدات حشائش وحشرات،

[1] محمد الفاتح محمود بشير ، التمويل والاستثمار في النظامين الوضعي والإسلامي ، الدار العالمية لنشر والطباعة ، الخرطوم ، 2017م ، ص 28 .

[2] رانيا صلاح الدين يوسف ، دور التمويل المصرفي في تطوير الصادرات السودانية "1996م-2008م" ، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ، دراسة ماجستير ، 2009م ، ص25 .

[3] يوسف رابح ، الرقابة الشرعية المصرفية ، القرضاوي –ندوة التطبيقات الاقتصادية – الدار البيضاء ، 2009م ، ص49 .

خيش، آلة حصاد" أو توفير العمالة لتنفيذ بعض عمليات الإنتاج "زراعة، حث، ري، حصاد" ، وعلى ذلك فإن التمويل الزراعي يُقصد به تأمين العناصر الإنتاجية اللازمة لممارسة النشاط الزراعي كالقروض والبذور والأسمدة والآلات و مواد المكافحة وغيرها، مع ضرورة العمل على حسن توجيه القروض المستعملة بالشكل الصحيح[1] ، يُعني التمويل الزراعي بإمكانيات التنمية الزراعية ويهدف لزيادة الإنتاج الزراعي ورفع مستوى معيشة الأفراد وتحقيق المساهمة الفاعلة للزراعة في تنمية القطاعات الأخرى ، ويتناول التمويل الزراعي رأس المال للمزارعين من حيث إستخداماته و إنتاجيته ومصادر الحصول عليه ووسائل تنميته ، وتبدو أهمية رأس المال وإستخداماته في الإنتاج الزراعي أكثر وضوحا في الدول النامية ويرجع ذلك إلى أن نقص رأس المال المستخدم في القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى يُعد أحد الأسباب الرئيسية للتخلف وتدهور الإنتاج وإنخفاض مستوى معيشة السكان في تلك الدول ، وتهدف دراسة التمويل الزراعي إلى تحليل جانبي العرض والطلب بالنسبة إلى رأس المال اللازم لعمل المزارع[2]، ففي جانب الطلب يبحث التمويل الزراعي حاجة المنتجين الزراعيين من رؤوس الأموال لأداء العمليات الزراعية المختلفة للإنتاج الزراعي ، ويُعالج أيضا جانب العرض من رأس المال الزراعي وذلك بدراسة المؤسسات العملية الممولة للزراعة بحيث تساهم في رفع الكفاءة الإنتاجية للقطاع الزراعي وضرورة إقراض رأس المال الزراعي تنبع من أن أغلب المشتغلين في مجال الزراعة يعوزهم رأس المال الكافي بسبب موسمية دخولهم ومحدوديتها لذلك فهم يلجئون إلى الاقتراض لمواجهة التزاماتهم المتعلقة بالعمليات الزراعية الإنتاجية حيث يمكنهم الحصول على الآلات والمواشي و التقاوي و الأسمدة وغيرها من مستلزمات الإنتاج الزراعي [3]. يجب أن تتم عمليات التمويل بطريقة علمية مدروسة تتفق مع طبيعة الظروف الإقتصادية والإجتماعية التي تتحقق في ظلها وإلا نتجت عنها أضرار جسيمة يتحملها كل من المُنتِج والمجتمع.

* أهمية التمويل الزراعي :

يسعى التمويل الزراعي في المقام الأول إلى حل مشكلة ندرة رأس المال الزراعي وكيفية إستخدامه الإستخدام الأمثل بغرض زيادة الإنتاجية في القطاع الزراعي وتقليل التكاليف الإنتاجية وبالتالي زيادة الربحية ، ستتضح أهمية التمويل من كونه أحد عوامل زيادة الإنتاج الزراعي ، والإنتاجية الزراعية في القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ، وبزيادتها يؤمن الغذاء للسكان العاملين بالقطاع الزراعي وخارجها والنقدية الكافية هي من شروط تحقيق التنمية ويوفر التمويل الزراعي المنتجات اللازمة للأسواق العالمية ويعمل على زيادة الدخل للسكان وزيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق فوائض تسهم في تنمية التصنيع الزراعي ، كما يساهم التمويل الزراعي في توفير المال اللازم لتمويل واستيراد عوامل الإنتاج الضرورية . يستمد التمويل الزراعي أهميته وخصوصيته في إحداث التنمية الزراعية من خلال الدور الهام لعامل رأس المال في عملية التنمية في القطاع الزراعي فان

[1] منشورات البنك الزراعي السوداني ، ادارة البحوث والاحصاء الخرطوم ، جمهورية السودان ، 1992م ، ص4 .

[2] سعد عبد الله سيد احمد واخرون ، التمويل الزراعي والحد من ظاهرة الجوع ضرورة تعزيز قدرات البنك الزراعي السوداني ، المركز السوداني للبحوث والدراسات والتوثيق ، مطبعة البنك الزراعي السوداني- الخرطوم ، 2009م ، ص 25 .

[3] ممدوح السيد الدسوقي ، اساسيات في الاقتصاد الزراعي ، الطبعه الاولي ، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، ليبيا ، 1990م ، ص254 .

له أهمية كبري وتأثير عظيم على الإنتاج الزراعي ، الأمر الذي يعطي التمويل الزراعي جولته كأداة فاعلة لتأمين الموارد الإقتصادية النادرة من جهة ورفع كفاءة إستثمارها والعمل على زيادة الكمية المتاحة منه ذاتيا من ناحية أخرى من خلال إتباع السياسات التمويلية المناسبة[1] . لذلك فإن توفير رأس المال للزراعة والمزارعين عن طريق التمويل مهم لأن أغلب المشتغلين في الإنتاج الزراعي ينقصهم رأس المال الكافي بسبب موسمية دخلوهم ومحدودية مدخراتهم الذاتية ، لذلك هم يلجئون إلى الاقتراض من آخرين لمواجهة التزاماتهم المتعلقة بالعمليات الإنتاجية المختلفة . ويعتبر رأس المال أحد العوامل الرئيسية والضرورية للإنتاج الزراعي وتطويره ، إلى جانب الأراضي والعمل ويلعب رأس المال هنا دورا كبيرا في القطاع الزراعي بشكل عام[2] .

تاتي الأهمية الاقتصادية للتمويل الزراعي من كونه :

7/ يخلق ويحافظ على حجم كاف من المخرجات "الإنتاج" .

8/ يحسن من كفاءة العمل الزراعي بشراء كميات أفضل من وسائل الإنتاج المتاحة .

9/ يمكن من مواجهة التقلبات الموسمية في الدخل والنفقات: ذلك لأن مدخلات الإنتاج يتم شراءها في فترة معينة من السنة ، وبيع الإنتاج يتم في فترة معينة أيضا لهذا فالتدفقات الداخلة والخارجة ، لا تحصل في نفس الوقت مما يؤدي إلى العجز النقدي من وقت الشراء حتى موعد البيع في بعض المنتجات ، ولذلك فإستعمال القروض لتسوية هذه التقلبات أمر ضروري لنجاح العمل بصورة ضرورية .

10/ يعطي الفرصة لتملك الأراضي عن طريق القروض طويلة الأجل .

11/ يزيد من كسب العاملين بالزراعة فتزداد دخولهم ومدخراتهم .

12/ يوفر القروض القصيرة والمتوسطة الأجل للمزارعين ويساعد على ضمان إستمرارية الإنتاج وزيادة كميته وتحسين نوعيته .[3]

* مصادر التمويل الزراعي : المصادر الخاصة: تتمثل المصادر الخاصة للتمويل الزراعي في الآتي:

1/المرابون Mony Lenders . 2/التجار والوسطاء Merchants and Middlemen

3/الملاك Land Lords. 4/ الشركات الزراعية Agricultural Companies .

5/ البنوك التجارية. 6/ الأقارب والأصدقاء Relatives and Friends .

وايضا يمكن النظر الي المصادر العامة للتمويل الزراعي بالمنظور الاتي : تتمثل أبرز المصادر العامة للتمويل الزراعي في الآتي :

[1] هاشم احمد العبيد ، دور قطاع التمويل في تر قية التنمية الزراعية والصناعية ، ندوة للتمويل الزراعي لمشروع الجزيره ، البنك التجاري السوداني ، 1992م ، ص3 .

[2] نعيم جمعه ، ندوه حول تمويل صغار المزارعيين وتنظيمهم ، المنظمه العربية للتنمية الزراعية ، عمان ، 1997م ، ص 36 .

[3] احمد الأحمد العليوي وسمعان العطوان ، كتاب التمويل الزراعي ، كلية الزراعة جامعة حلب ، حلب – سوريا ، 1996م ، ص7 .

2/ دوائر التمويل الزراعي الحكومية الرسمية : وهي دوائر حكومية تُشكل جزءاً من الجهاز الإداري للدولة حيث تتولى الحكومة الإنفاق وتوفير الأموال اللازمة لها من الموازنة العامة للدولة ، ويعهد لهذه الدوائر بمهمة تزويد المزارعين بالتمويل إما كمهمة وحيدة أو كواحدة من المهام الأخرى ، وقد تكون دائرة ضمن وزارة الزراعة أو وزارة الداخلية أو وزارة المالية .

2/ مؤسسات التمويل شبه الحكومي : وهي مؤسسات تُقِيمها الدولة بموجب قانون خاص يُحدد أهدافها وغاياتها وكيفية إداراتها ويكون لها عادة إستقلال إداري و مالي يُفصلها ويميزها عن موازنة الدولة وجهازها الإداري ، ويتولى إدارتها عادة مجلس إدارة يرسم البيانات ويضع التعليمات اللازمة لأداء أعملها كما تمنحها الدولة الإلتزامات والدعم لمساعدتها على أداء رسالتها ،

3/ الإقراض الزراعي : يعني الإقراض أو التسليف الزراعي بمفهومه الواسع توفير الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع الزراعية الفردية أو الجماعية ضمن إطار التنظيم التعاوني ويكون تمويل المشاريع الجماعية إما من الأموال التي تملكها مجموعة الأفراد الجمعية أو من الأموال التي تقترضها الجماعة من مصادر التسليف المتوفرة ، وعموما يتصف الإقراض الزراعي بالعديد من المزايا التي جعلت معظم الدول النامية تُشجع على تأسيسه ودعمه[1].

* أهداف التمويل الزراعي : يُعتبر التمويل الزراعي بصورة عامة وسيلة لدفع عجلة التنمية الزراعية وتحسين دخل المشروع الزراعي يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة للمزارع من خلال توفير أو تحقيق الأهداف التالية :

1/ زيادة التكوين الرأسمالي في الزراعة : حيث يساعد التمويل على زيادة المال المستثمر في العمل الزراعي وخاصة عندما يتعلق الأمر بتوفير القروض المتوسطة أو الطويلة الأجل لإقامة الأبنية وشراء الآلات وإنشاء المشاريع الإنتاجية بأنواعها المختلفة .

2/ المحافظة على حجم نشاط زراعي ملائم : حيث يسمح التمويل بتوسيع العمل الزراعي مما يُمكن المزارع من تخفيض تكاليفه والحصول على فائدة إقتصادية من زراعتها .

3/ زيادة كفاءة الإنتاج : حيث يساعد التمويل على زيادة كفاءة إنتاج المشروع الزراعي عن طريق تسهيل حصول المالك على المواشي والآلات الزراعية الحديثة ، كما يمكنه من شراء الأسمدة والأصناف المحسنة من البذور وإستعمالها .

4/ زيادة المقدرة على مواجهة الظروف الإقتصادية : يُمكن للتمويل الزراعي من زيادة المقدرة على مواجهة الظروف الإقتصادية المتغيرة .

[1] محمد عثمان خليفة ، التمويل المصرفي الاسلامي في قطاع الريف السوداني ، مجلة دراسات اقتصادية واسلامية ، السعودية ، ص19-17 .

5/ مواجهة التقلبات الموسمية في الدخل والإنفاق: فالإنفاق على المشروع الزراعي عملية مستمرة ، فالتمويل يوفر للمزارع السيولة اللازمة لمواجهة النفقات الموسمية في الوقت الذي لا يتوفر لديه مدخرات ينفق منها .

6/ الحماية من الظروف الطبيعة غير المتوقعه : ينطوي العمل الزراعي على كثير من المخاطر الناتجة عن الظروف الجوية أو الأوبئة ، وهنا يلعب التمويل دوراً رئيسيا في حماية المشروع الزراعي من الفشل أو التصفية ، فعندما يتوفر للمزارع هامش إئتمان أو مقدرة إئتمانية غير فإنه يمكن استعمالها للحالات الطارئة .

7/ إتاحة التملك : يساعد الإقتراض على تملك الأرض في فترة قصيرة نسبيا ، إذا قورنت بالفترة اللازمة لذلك في حالة إعتماده على مدخراته الشخصية .[1]

* مراحل التمويل الزراعي : يمكن تقسيم مراحل التمويل الزراعي إلى الأتي :

1/ مرحلة الإعداد للمشروع المقصود. 2/ مرحلة تمويل عملية الإستثمار.

2/ مرحلة الإنتاج . 4/ مرحلة التسويق.

الأسس والقواعد العامة للتمويل الزراعي: بما أن هدف التمويل هو زيادة المقدرة المالية للمنتج لمقابلة تشغيل نشاطه الزراعي عن طريق إستعمال المدخلات والمستلزمات الحديثة و بالتالي تحسين وزيادة الإنتاجية ودخل المزارعين ورفع مستواهم المعيشي فإن التمويل الزراعي يجب أن يأخذ الأسس والقواعد التالية :

1/ منح التمويل الأمثل sufficient loan. 2/ منح التمويل للغرض المناسب .

3/ تحقيق التوازن بين مختلف أنواع القروض. 4/خفض تكلفة القروض .

5/ تقليل المخاطر . 6/إستخدام الضمان المناسب.

7/ توفير الخدمات الأخرى المكملة للتمويل .

8/ توفير التمويل بشروط متماثلة في كافة الجهات ولجميع المزارعين.

9/ منح التمويل في الوقت المناسب و ببرامج سداد واقعية تمكن المزارع من الوفاء بالتزامه ما بعد حصاد وتخزين وتسويق محصوله .

10/ أن يحقق التمويل عائداً إضافية للمزارع . [2]

[1] هاشم احمد ، مرجع سابق ، ص 23

[2] خضر احمد عبد الحليم ، التمويل والتسويق ، وزارة الزراعه والغابات ، ورقة عمل ، الخرطوم – السودان ، 2003م ، ص 54 .

* التمويل الزراعي وعلاقته بالتنمية :تتطلب التنمية الزراعية العديد من المقومات الفكرية والمادية كالتخطيط وتوفير مستلزمات الإنتاج وتحسين ظروف المنتجين وحل المشكلات الإنتاجية والتسويقية ويعتبر التمويل الزراعي من أهم مقومات التنمية الزراعية ، فزيادة الإنتاج الزراعي تتطلب وضع خطط ورسم سياسات تستند إلى أسس اقتصادية وإجتماعية وتكنولوجية سليمة ، وفي ظل الظروف الطبيعية والاقتصادية التي تحيط وتميز السودان من أرض ومياه ومناخ فإن التنمية الزراعية هي الأساس والقاعدة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية . ومن أهم ما تتميز به الزراعة هو استجابتها لننمو السريع وبالمعدل الجيد للإستثمارات الجديدة ، ويعتبر رأس المال أحد العوامل الرئيسة والضرورية للإنتاج الزراعي وتطويره إلى جانب الأرض والعمل وفي السودان تزداد أهمية دور راس المال في القطاع الزارعي نظارا لمحدودية المساحة وبعدها أن تستنفذ إمكانيات التوسع الأفقي فيها ، إذ يصبح التوسع الرأسي أو القائم على تكثيف الإنتاج الزراعي هو الوسيلة لزيادة الإنتاج وتحسين نوعيته[1] .

ثالثاً : القطاع الزراعي في السودان :

*الإمكانيات والموارد الزراعية في السودان : تتوفر في السودان مجموعة من الموارد الزراعية ، من أراضي زراعية ، موارد مائية وثروة حيوانية ، جعلت من السودان بلد زراعي في المقام الأول ، وتتمثل هذه الموارد الزراعية فيما يلي:

1/ الأراضي الصالحة للزراعة : يستحوذ السودان على أراضي زراعية شاسعة تقدر مساحتها 200 مليون فدان ، أي ما يقارب 84 مليون هكتار المستغل منها فعليا 18 مليون هكتار فقط .

2/ الموارد المالية والمناخ : تقدر حصة السودان من مياه النيل حسب اتفاقية مياه النيل بنحو 18.5 مليار متر مكعب في العام ويستغل السودان حالياً منها حوالي 12.2 مليار متر مكعب في العام ..

3/ الثروة الحيوانية : يزخر السودان بثروة حيوانية هائلة تقدر أعدادها بحوالي 105 مليون رأس بحسب بيانات تعداد الثروة الحيوانية ل سنة 2014 ، من حيث "الإبل ، الأغنام والأبقار" إلى جانب ذلك تتوفر على الثروة السمكية من مياه الأنهار والبحيرات السدود ، كذلك يشهد إنتاج الدواجن وغيرها من الحيوانات البرية .

4/ الثروة الغابية : على الرغم من الأثر السلبي الذي خلفه إنفصال الجنوب على حجم الثروة الغابية للسودان خسر السودان 100 مليون فدان من الغابات عقب إنفصال دولة جنوب السودان في إستفتاء شعبي عام 2011 ، وتبلغ مساحة الغابات حاليًا 52 مليون فدان من المساحة الكلية للبلاد .

[1] شوقي حسين عبدالله ، التمويل والإدارة المالية، مكتبة دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1983م ، ص9 .

5/ الموارد البشرية : قُدر سكان السودان بنحو24.9 مليون نسمة عام 1993م ونسبة نمو سنوي بـ 2.6% كما قدر عام 1998م بحوالي 33مليون نسمة "إحصاء تقديري" اما في عام فقد بلغ السكان 43.85 مليون نسمة " تقدير 2018م" ويعمل حوالي 80% من السكان في الزراعة بمختلف مناشطها.[1]

* موجهات استراتيجية القطاع الزراعي : إستراتيجية تنمية الزراعة في السودان :

وتتمثل رسالة الإستراتيجية في تحول القطاع من قطاع يغلب عليه الطابع الإعاشي إلى قطاع مواكب لإقتصاد السوق ، وذو إنتاجية وعائد عالي يجعل من الزراعة مهنة مرغوبة ، وأهم عناصر هذه الإستراتيجية تتمثل في الآتي:

3/ إستراتيجية التوسع الأفقي في الزراعة : عن طريق زيادة المساحة المزروعة في المشروعات الزراعية بالقطاعات الفرعية للزراعة ، ويسهم التوسع الأفقي في زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية وإنتاج الغذاء وزيادة فرص بما يسهم في إرتفاع الإنتاجية وزيادة الدخول .

4/ إستراتيجية التوسع الرأسي في الزراعة : تهدف هذه الإستراتيجية إلى زيادة وحدة المساحة المزروعة بإدخال أصناف جيدة من المحاصيل الزراعية لزيادة الإنتاجية و هذا من شأنه أن يؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج وزيادة الدخول والأرباح وبالتالي التحسن في من مستوى المعيشة . [2]

*المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي وسياسات تنمية القطاع : ويمكن الإشارة إلي معوقات القطاع الزراعي في عدة أسباب منها :

11/ عدم توفر التمويل بالقدر الكافي.

12/ ضُعف إستخدام التقانات الحديثة فى الإنتاج .

13/ التسويق والتسعير : يُعتبر الإنتاج الزراعي إنتاج موسمي وهذا يتطلب سياسة للتسويق جيدة حتى تتمكن المشاريع أو المزارعين من بيع إنتاجهم والحصول على عائد مجزى أما التسعير فالدولة لا تلتزم بأسعار المحاصيل وتترك الأمر برمته للسوق فكان من الطبيعي إن تنخفض الأسعار في موسم الحصاد ثم ترتفع بعد ذلك بمعدلات تعكس مستوى الوفرة .

14/ ضُعف الميكنة الزراعية : وتعانى الميكنة الزراعية من مشاكل قلة العددية وعدم كفاية الجرارات والمعدات الزراعية وتدنى قدرتها الحقلية وعدم إحلال الجرارات والمعدات الزراعية التي أكملت عمرها الإقتصادي ، كما يعانى قطاع الميكنة من الكفاءة المدنية للمشغلين ومن عدم تبنى الآلات الحديثة المتطورة .

[1] حيدر عباس ، مرجع سابق، ص12.
[2] الصديق طلحه ، مرجع سابق .

15/ المخاطر الطبيعية : تتمثل المخاطر الطبيعية في الجفاف وعدم إنتظام الأمطار وفى الآفات الزراعية, بالإضافة إلى أعشاب النيل التي تعمل على عدم إيصال المياه عبر القنوات بالقدر المطلوب إضافة إلى القطع الجائر للغابات .

16/ ضعف البنيات التحتية المساندة للقطاع الزراعي : والتي تشمل الطرق الزراعية والريفية والنقل والتخزين والكهرباء ومياه الشرب والإتصالات إضافة للمحاجر والمراكز البيطرية بالإضافة إلى إنخفاض حجم القروض والعون للسودان في المنظمات العالمية والدولية .

17/ السياسات المالية : تعتبر الضرائب من أهم المصادر لإيرادات الدولة وقد ظل القطاع الزراعي يسهم عن طريق الضرائب المباشرة وغير المباشرة في دعم الخزينة العامة.

18/ ضُعف إنتشار المصارف .

19/ ضُعف كفاءة العنصر البشرى : يُعتبر العنصر البشرى أحد أهم العوامل التي ساهمت في تدنى الإنتاجية الزراعية في السودان , ليس ذلك فحسب بل إن ضُعف أداء العنصر البشرى في السودان يشكل تحدياً كبيراً في طريق النهوض بالإنتاجية بالإضافة إلى غياب برامج رفع القدرات والتأهيل لمواكبة التكنولوجيا والتطورات الحديثة بالإضافة إلى ضرورة تغيير مفاهيم الكوادر البشرية نحو زيادة الإنتاجية خاصة إن العامل السوداني يميل إلى الكسل .

20/ ضُعف التكنولوجيا المستخدمة وغياب المعلومات .[1]

* الحلول المقترحة لمعالجة مشاكل الإنتاج الزراعي : بعض مقترحات الحلول لعِلة الإنتاج الزراعي بالسودان إن كنا نريد حقيقة النهوض بالزراعة ؛ وأهم الإجراءات الواجب إتخاذها من قبل الحكومة هو ما يلي:

12/ وضع خطة إستراتيجية شاملة للنهوض بالواقع الزراعي في البلاد ، وهي تقع على عاتق وزارات المالية والتخطيط والزراعة والغابات والثروة الحيوانية والموارد البشرية والطاقة والري .

13/ العمل على تهيئة وتجهيز المشاريع الزراعية القائمة بصيانة وتأهيل بنياتها التحتية في الري والطرق والآليات الزراعية وتأهيل الكوادر الزراعية وتدريبهم لتوعية وإرشاد المزارعين .

14/ إجراء مسوحات ميدانية لجميع الأراضي الزراعية لتحديد صلاحياتها وتحديد المناطق المراد إستصلاحها لغرض وضع الخطط العلمية للنهوض بها بصورة صحيحة ورفع إنتاجيتها .

15/ إدخال التكنولوجيا الحديثة في جميع حلقات العمل الزراعي بالتركيز على نظم الزراعة الذكية ، والتي في مفهومها إستدامة الإنتاج وزيادته وذلك بالإستغلال الأمثل للأراضي والمحافظة على البيئة ، وفي نفس الوقت العمل على إضافة قيمة إضافية للمنتج الزراعي بتصنيعه وتوفير الجهد والأيدي العاملة وإضافة جودة للمحصول المُنتَج .

[1] فاطمة عمر محمد أحمد ، التمويل الزراعي في ولاية نهر النيل المشاكل والحلول دراسة حالة البنك الزراعي السوداني فرعي شندي والمتمة ، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد ، جامعة شندي ، 2016م .

16/ العمل على حل جميع مشاكل التمويل وخفض معدل التمويل السنوي لتقليل تكلفة الإنتاج ومدخلاته .

17/ إدخال البرامج الحديثة لإستخدام المياه من خلال أنظمة الري الحديث وإقامة السدود ومشاريع حصاد المياه بالخيران والأنهار الموسمية لتخزين المياه والإستفادة منها لأقصى مدى .

18/ العمل على حل جميع المشاكل المتعلقة بنزع الملكية وإثبات حقوق ملكيات الأراضي .

19/ دعم الجمعيات الزراعية بصورة حقيقية وفتح المجال لها لتأخذ دورها المطلوب في إحتضان المزارع ورعايتها وتسويق منتجاتها بأسعار تنافسية.

20/ توفير الخدمات الأساسية للقرى والمشاريع حتى لا يهجر المزارع أرضه بسبب النقص في هذه الخدمات .

21/ الإهتمام بالمحاصيل الزراعية الإستراتيجية كالقمح والذرة والدخن والحبوب الزيتية ، وكذلك محاصيل الخضر والفاكهة كالبصل والبطاطس ومنتجات البساتين وإعطائها الأولوية ، وكذلك الإهتمام بأشجار الصمغ العربي وزيادتها ، وذلك لإرتفاع قيمة منتجاتها ومساهمتها في حماية البيئة والعمل على شراء هذه المحاصيل بأسعار تشجيعية من قبل الدولة لضمان ديمومة عمل المزارع وضمان سد إحتياجات المستهلكين .

22/ إقامة مراكز بحثية متخصصة في مجال إستخدام تقنيات متطورة في الزراعة مثل إستخدام الهندسة الوراثية والتعديل الجيني لبعض المحاصيل ، بما يساعد على تطوير وتحسين المحاصيل الزراعية .[1]

* دور البنوك السودانية في تمويل القطاع الزراعي : تلعب البنوك السودانية دوراً هاماً في منح التمويل اللازم للقطاع الزراعي ، حيث يمثل التمويل المصرفي الزراعي أحد أهم المكونات في عمليات الإنتاج الزراعي ، إذ توفر البنوك السودانية الموارد المالية وكافة مدخلات الإنتاج ، إضافة إلى العمليات الزراعية المختلفة . بلغ عدد المصارف العاملة في السودان 37 مصرف بنهاية العام 2016م ، مع العلم أن جميع المصارف العاملة في السودان تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية ، فالسودان هو البلد العربي الوحيد الذي لديه قطاع مصرفي إسلامي بالكامل[2] . إلا أن هنالك أُسس وقواعد عامة لمنح التمويل الزراعي من المصارف بالسودان : تتمثل في :

10/ الحاجة الفعلية للتمويل والإرتباط الفعلي لطالب التمويل بالنشاط الزراعي .

11/ الإلتزام بالسياسة المالية والنقدية للبنك المركزي والضوابط المصرفية والشرعية .

12/ سجل طالب التمويل لدى المصرف وسلامة وجدية تعاملاته السابقة ومدى وفائه إلالتزاماته .

13/ الغرض من التمويل وعناصر وبنود تكلفة المشروع بالتفصيل .

[1] حيدر عباس ، مرجع سابق ، ص22.

[2] مجلة إتحاد المصارف العربية ، مارس2017م .

14/ تحديد الجدارة أو تقييم الأهلية للتمويل ومدى القدرة على تحمل المخاطر الناتجة عن ظروف قاهرة لا يمكن التحكم فيها أو السيطرة عليها ومدى التمكن من إستغلال القرض بصورة حكيمة والحصول على أقصى منفعة ممكنة .

15/ قوة الضمانات والتي تختلف بإختلاف أنواع الضمانات المقدمة وغالبا ما يكون نوع وقيمة الضمان هو المحدد لحجم التمويل الذي يتم منحه في حده الأعلى حتى وإن كانت جميع العوامل الأخرى في صالح زيدة حجم التمويل.

16/ معرفة مدى توفر مصادر أخرى للسداد والمساهمة بجزء من مدخرات التمويل وبذلك يكون أكثر حرصاً على إنجاح المشروع ومراعاة أن لا تكون هناك إزدواجية في التمويل تؤدي الى تمويل المزارع بأكثر من إحتياجاته الفعلية و وتصعب من مقدرته على التسديد .

17/ تحديد سقوفات للتمويل حسب الإمكانيات المالية المتوفرة وتحديد آجال السداد وتحديد أسعار المحاصيل للسداد العيني .

18/ مراعاة الوضع السياسي والإقتصادي في البلاد " التضخم ، تقلبات الأسعار ، آثار الدورات الإقتصادية والإنتاجية ، الظروف السياسية العامة والأحوال الأمنية الداخلية والخارجية ، درجة المنافسة ، ومدى توفر الأموال والتسهيلات " .

* أهداف البنوك السودانية في تطوير القطاع الزراعي : تسعى البنوك السودانية إلى تحقيق جملة من الأهداف التي من شأنها المساهمة في تنمية وتطوير القطاع الزراعي ومن جملة الأهداف التي تسعى البنوك السودانية لتحقيقه هي :

6/ تقديم التسهيلات للمزارعين لتحسين وتطوير أساليب الإنتاج لتحقيق أهداف التنمية الزراعية .

7/ إستقطاب الموارد التمويلية من المصادر المحلية " المدخرات الريفية " .

8/ العمل على توسيع المساحات الزراعية ، حيث تهدف البنوك الزراعية إلى توفير التمويل اللازم بالإضافة إلى توفير الموارد للقطاعات الزراعية السودانية بشقيها المطري والآلي .

9/ نشر الخدمات التي تقدمها البنوك وتوصيلها للقطاعات العريضة من جماهير صغار المنتجين.

10/ تقديم خدمات التخزين والتسويق لمختلف العملاء[1].

* الصعوبات والمشاكل التي تواجه تمويل القطاع الزراعي في السودان : يمكن أن نُرجع ضُعف نسبة التمويل الممنوح للزراعة مقارنة بالقطاعات الأخرى إلى الصعوبات المرتبطة بهذا النوع من التمويل من بينها :

11/ إرتفاع حجم المخاطر المصاحبة للتمويل الزراعي في جميع مراحله المخرجات .

[1] مجلة البشائر الإقتصادية ، المجلد الخامس ، العدد الثاني . 2019م .

12/ إرتفاع تكلفة التمويل نتيجة المخاطر التي يتوقعها البنك " إنخفاض سعر الصرف ، معدل التضخم ، شح الأمطار ، الآفات الزراعية ، ضعف الإنتاجية " .

13/ إرتفاع نسبة التعثر والإعسار مما أدى إلى فقدان الرغبة في منح المزيد من التمويل .

14/ قلة الخبرة لدى بعض المزراعين حديثي العهد بالعمل الزراعي .

15/ وجود نسبة كبيرة من المزارعين ليست لهم أهلية للحصول على التمويل حسب ضوابط منح التمويل لدى المصارف ، بسبب عدم وجود ضمانات كافية لدى غالبيتهم ، حيث أن معظمهم من صغار المزارعين ويملكون حيازات غير مسجلة رسمياً .

16/ إستغلال البعض للتمويل في غير الأغراض التي منحت لأجله ، لعدم وجود رقابه وتوجيه ومتابعه للتمويل .

17/ تركز التمويل الزراعي في المناطق الريفية البعيدة وما يتطلبه ذلك من زيادة الإنفاق في إنشاء الفروع والمكاتب والمواصلات والإتصالات وغيرها من التكلفة .

18/ ضعف البنيات التحتية للقطاع الزراعي والذي يؤثر سلباً على الإنتاج مما يقود لفشل المزارعين ويؤدي إلى حالات الإعسار .

19/ كثرة التسويات والمعالجات التي تتم في تمويل الزراعة مثل إزالة الغبن والإقالة في البيوع وإعادة التسعير أحياناً ، والتدخلات الحكومية لجدولة الديون وإعادة التمويل .

20/ وجود بعض الإشكالات في تطبيق بعض صيغ التمويل ، خاصة صيغة المرابحة والتي يتجاوز نسبة التمويل بها 50 % وتعد هذه النسبة كبيرة جدا مما يخالف السياسات النقدية الصادرة عن البنك المركزي السوداني والتي نصت صراحة على أن تكون المرابحة في حدود 30 % فقط ولكن المصارف تعتمد عليها نسبة لقلة تكلفة متابعتها.[1]

رابعاً : سلعة القمح :

الإسم العلمي للقمح : Triticum aestivum (L.) Vulga r_ الإسم الإنجليزي : Wheat، يحتل القمح المكان الأول بين محاصيل الحبوب التي يستعملها الإنسان في غِذائه ، ويُعرف القمح بأنه نباتات عشبية تنتج حبوباً تحتوي على الدقيق الصالح للأكل ، وهو الغذاء الرئيسي في العالم حيث في عام2020م بلغ الإنتاج العالمي من القمح 761 مليون طن ، حيث يحتوي على مادة الجلوتين التي تساعد في صناعة الخبز[2]. يُعتبر محصول القمح من أهم محاصيل الحبوب في العالم من حيث حجم الإنتاج والمساحات المزروعة والمتداولة وكثرة الإستعمالات اليومية على موائد المستهلكين أو في الصناعات الغذائية وغيرها . لذلك أطلق على هذا

[1] احمد النابر جابر ، دور التخطيط الإستراتيجي في إدارة التمويل الزراعي بالمصارف في السودان ، جامعة الرباط الوطني ، 2019م ، ص348-349 .
[2] اسلام حاتم محمد عثمان ، دراسة انتاج واستهلاك القمح في السودان خلال الفتره" 2000م-2015م" ، بحث لنيل درجة البكالاريوس ، جامعة السودان للعلوم ، 2016م ، ص5 .

المحصول ملك المحاصيل الحقلية ، ولقد لعب محصول القمح ولا يزال القمح يلعب دوراً بارزاً ومهماً كغذاء البشرية عبر الحضارات المختلفة من تاريخ الإنسان ، لذلك فإن هذا المحصول يُزرع في كافة أنحاء العالم تقريباً.

* الأهمية النسبية للقمح : يكتسب القمح أهمية متزايدة في عالم اليوم ويُعتبر محصولاً إستراتيجياً وسلاحاً ماضياً له أنعكاساته الإقتصادية والسياسية والإجتماعية على معظم الشعوب وذلك للأسباب التالية :

5/ القمح سلعة إستراتيجية سوقية ما دام المسئول الأول عن رغيف الخبز ، وهو أبسط من مقومات الحياة اليومية إذ يمثل 95 %من الإستهلاك اليومي للفرد في العالم النامي والسودان على وجه التحديد .

6/ ساهم القمح في ما يقارب عن 4 أخماس السعرات الحرارية المستمدة من الحبوب يومياً ، يُعد القمح من أكثر السلع الغذائية الزراعية أهمية في خريطة النشاط التجاري العالمي ، وتبوأ هذا المركز بعد الثورة الصناعية .

7/ تنامي الطلب على القمح جعله سلعة إستراتيجية عديدة الأوصاف منها ضرورة خلط أنواع القمح ببعضها حتى يتسنى إستخدامها صناعياً .

8/ القمح أحد أساليب التأثير الإقتصادي في القرار السياسي للعديد من دول العالم وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي كدخول القمح في معادلة البدائل الجديدة للطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

* إنتاج وإستهلاك القمح : تنبع أهمية الدراسة من خلال أهمية سلعة القمح لكونها سلعة إستراتيجية ، وهو أهم الحبوب الغذائية ويُعتبر القمح في طليعة المحاصيل الإستراتيجية العالمية بحكم أهميته الغذائية التي تشكل مصدراً غذائياً لاكثر من ثلث سكان العالم ، وتعمل جميع الحكومات بلا إستثناء علي دعم إنتاجه كما يعمل البعض علي دعم إستهلاكه حتى يكون في متناول كافة المواطنين بمختلف طبقاتهم خاصة الطبقات المهدمة . وخلال العقود الأربع الأخيرة زاد إستهلاك السودان من القمح نتيجة :

1/ إرتفاع معدل النمو السكاني . 2/ تزايد الهجره من الريف إلي المدن .

3/ إرتفاع الوعي الغذائي لدى السكان . 4/ دعم أسعار القمح المستورد .

5/التغير في النمط الإستهلاكي للمواطنين .

مما أدى إلى زيادة الفجوه بين الإنتاج المحلي والإستهلاك وقد تم تغطية هذه الفجوه او العجز بالإستيراد من الخارج مما شكل عبئاً كبيراً على موارد السودان من النقد الأجنبي وأداة ضاغطه على مصالح السودان ، لذلك

[1] اسلام حاتم . مرجع سابق .

لابد من زيادة إنتاج القمح محلياً لتغطية الفجوة وتحقيق الإكتفاء الذاتي من سلعة القمح وتحقيق الأمن الغذائي.[1]

* إنتاج سلعة القمح :

يعرف بأنه "خلق المنفعة في شكل سلعة إقتصادية " ويوحي هذا التعريف بأن الإنسان لا يخل في المادة من عدم ، ولا يمكن إنتاج السلع من الا شئ ، وإنما كل ما يستطيع فعله هو أن يتناول الموارد الطبيعية بالتحويل والتبديل ليجعلها أكثر صلاحية لإشباع الرغبات الانسانية .

* عناصر الإنتاج : العمل ، الأرض ، رأس المال ، التنظيم .

يمكن إجمال تكاليف إنتاج القمح في خمس بنود أساسيه هى :

6/ عملية التحفير : والتي تتمثل في ، الحرث ، المسح ، رفع الجداول .
7/ العمليات الزراعية : والتي تتمثل في الزراعة ، الرى ، نثر السماد ، الحش.
8/ عمليات الحصاد : التي تتمثل في كسر الجداول ، الحصاد .
9/ مدخلات الإنتاج : والتي تتمثل في السماد ، البذور ، الجوالات ، مبيدات الحشرات .
10/ مصاريف أخرى : وهى تتمثل في رسوم الماء ، رسوم الإدارة ، الترحيل وغيرها .

فكلما زادت تكاليف الأنتاج كلما قل العرض بسبب تخفيض المساحات المزروعة . وكما ذكرنا سابقا ان المنتجات الزراعية المهمة في السودان تتكون من محاصيل القمح والفول السوداني والسمسم والصمغ العربي والذرة والدخن والقطن والفواكه والخضروات وقصب السكر بالإضافة إلى الأرز الذي يعتبر محصولاً جديداً في السودان حيث بدأ إنتاجه في السنوات الأخيرة .. ، ولقد شهدت البلاد تطوراً ملحوظاً في المساحات المزروعة بالقمح في بعض الفترات ، حيث في أواخر السبعينات كانت المساحة المزروعة الكلية للقمح حوالي 600 ألف فدان لكن سرعان ما تناقصت تلك المساحة تدريجياً حتى وصلت 155ألف فدان في منتصف الثمانينات حيث تحول الإتجاه لإنتاج القطن كمحصول نقدي ، ولكن نتيجة لتدني أسعار القطن عالمياً وتشجيع الدولة لسياسة الإكتفاء الذاتي للحاصلات الغذائية في البلاد إزدهرت زراعة محصول القمح مره أخرى حيث قفزت المساحة المزروعة إلى 1150 ألف فدان في مطلع التسعينات وإنتاجية شارفت الطن للفدان ، حيث شهدت هذه الفترة توسعاً كبيراً وصلت نسبياً لحد الإكتفاء الذاتي من القمح ، ثم بدأت المساحات المزروعة وإنتاج القمح في التراجع مره أخرى تبعاً لسياسات التحرير التي أُعلنت في ذلك الوقت وتدني الأسعار العالمية للقمح وأسعاره النسبية المحلية حيث وصلت المساحة المزروعة إلى أدنى مستوى لها في العام2001م–2000م بحوالي 242ألف فدان بإنتاج 213 ألف طن . وأخذت المساحات المزروعة والإنتاج يتناقصان مما أدي لزيادة الفجوة

[1] اسلام حاتم ، مرجع سابق

بين الإستهلاك والإنتاج وقد غطت هذه الفجوة بالإستيراد من الخارج مما شكل عبئاً على موارد السودان من النقد الأجنبي بل أصبح عنصر ضغط سياسي في بعض الأحيان ، وأدى تناقص الإنتاج أيضا إلى تدني نسبة الإكتفاء الذاتي . إن الجهود الكبيرة التي بُذلت من جانب الدولة في إطار المشروع القومي للإكتفاء الذاتي من القمح لم يحقق الهدف المنشود ، بل ولن تحقق الهدف المنشود في المستقبل لعدة أسباب من أهمها أنه لايمكن التوسع في إنتاج القمح في مشروع لا يمتلك آليات تنفيذ الأهداف ، فالمزارع له مطلق الحرية في زراعة المحاصيل التي يود زراعتها ولا يوجد عقد بينه وبين الدولة التي تكفلت بالتأهيل والبنيات التحتية ودعم المحصول وما يلزمه لزراعة القمح [1] .

* المشاكل والمعوقات التي تواجه إنتاج القمح في السودان :

16/ عدم تبني الدولة سياسات شاملة لإنتاج القمح .
17/ ضعف القدرة التنافسية لمحصول القمح .
18/ ندرة مدخلات الإنتاج وإرتفاع تكاليفها .
19/ المشاكل الإدارية في المشاريع الجديدة .
20/ عدم كفاية التمويل للمدخلات الزراعية وتعقيد إجراءاته مما يؤدي إلى تأخر الموسم وبالتالي ضعف الإنتاجية .
21/ ضعف البنيات التخزينية لمعالجة المشاكل التسويقية الناتجة عن تدني الأسعار في مواسم الحصاد .
22/ ضعف تمويل البحوث والإرشاد الزراعي وتطبيق التقانات .
23/ تأخير التأهيل في بعض المشاريع لعدم توفير التمويل .
24/ عدم الإهتمام بإدخال سلالات ذات إنتاجية عالية ونضوج مبكر ومقاومة للظروف المناخية .
25/ مشاكل خاصة بالحصاد تتمثل في عدم توفر العدد الكافي من الحاصدات وعدم إيجاد قطع الغيار والعمالة المدربة .
26/ ضعف البنية التحتية بالبلاد .
27/ مشكلة الآفات الضارة وإنتشار الحشائش .
28/ مشكلة الجودة والمعايير المطلوبة حسب المواصفات والمقاييس .
29/ مشاكل التسويق المختلفة .
30/ مشاكل تتعلق بالمزارع نفسه وقابليته على تطبيق النظم الحديثة للإنتاج .

* أسباب تزايد إستهلاك القمح في السودان : النمو السكاني – النمو الحضري – الهجرة من الريف إلى الحضر – إرتفاع الوعي الغذائي – المحافظة على إستقرار أسعار القمح – دعم أسعار القمح – عدم

[1] اسلام حاتم ، مرجع سابق .

إستقرار إنتاج الذرة والدخن – إنتشار التعليم وعمل المرأة – الكوارث والعون الغذائي – زيادة إستهلاك الفول المصري . فكل هذه العوامل أدت إلى زيادة الإعتماد على القمح كغذاء رئيسي.[1]

* العوامل التي تؤثر في مساهمة القمح لتحقيق الأمن الغذائي:

6/ الإنتاج المحلي : يعتمد الإنتاج المحلي علي العديد من العوامل الطبيعية والبشرية والفنية ويمثل أحد أبرز العوامل ، وتتم زيادة الإنتاج المحلي بالتوسع الأفقي بزيادة المساحات المزروعة ورأسي بزيادة الإنتاجية لتحقيق الأمن الغذائي .

7/ الواردات من القمح : تنامي إحتياجات القمح مع عدم قدرة القطاع الزراعي علي الايفاء بها وإن الإستهلاك تجاوز الإنتاج المحلي مما أدي الي إرتفاع نسبة العجز بالتالي لجأت الدولة الي الإستيراد لتغطية الفجوة .

8/ الزيادة السكانية : حسب الإحصائيات السكانية فإن عدد السكان سجل نمواً مضطراً وزيادة السكانية ولدت زيادة في الطلب علي المنتجات الإستهلاكية الغذائية التي يدخل في تصنيعها القمح .

9/ الإستهلاك :نظراً لعدم توفر بيانات دقيقة عن الإستهلاك الفعلي للقمح ومنتجاته حيث أن البيانات المتاحة عن تقديرات المخزون الغذائي غير دقيق فقد تم اللجوء الي حساب المتاح للاستهلاك خاصة في ظل قصور الإنتاج المحلي وإعتماد الدولة علي الإستيراد لسد الفجوة وتشير البيانات الي أن الكميات المستهلكة في إرتفاع مستمر وكان معدل النمو السنوي لهذه الفترة كبيرة هو ما يعكس بوضوح التحول المتسارع نحو استهلاك القمح .

10/ التسويق المحلي إنتعشت الاسواق التي فيها الإتجار للقمح نتيجة للطلب المتزايد عليها خاصة في مناطق الإستهلاك الرئيسية " العاصمة والمدن الكبيرة " ويتم تحديد الأسعار بهذه الأسواق وفقاً لالية السوق دون تدخل مباشر من الدولة ، إما مايلي المستورد من القمح فكانت الدولة تقوم بعمليات الشراء والتوزيع وبعد إعلان سياسة تحرير الإقتصادي ترك الامر كله للقطاع الخاص.[2]

* الإكتفاء الذاتي من القمح في السودان : الإكتفاء الذَّاتيّ (Autarky) هو إستغناء الدّولة بإنتاجها عن الإستيراد من غيرها ، وهو أيضاً تلبية إحتياجات البلاد الغذائية المحلية وتأمينها من الإنتاج المحلي ، و يُقصد به أن يعتمد بلد ما على إمكانياته الخاصة للحصول على إحتياجاته من السلع الإستهلاكية والإستثمارية بهدف التقليل من مستوى التبعية السياسية والإقتصادية للدول الأخرى وبالتالي تحقيق درجة أعلى من الإستقلالية ، فالإكتفاء الذاتي يُقصد به أن يُقلل بلد ما من إعتماده على الخارج للحصول على حاجياته من السلع الإستهلاكية وذلك رغبة منه في تنمية الإنتاج المحلي والإعتماد على الموارد الذاتية أو توفير قدر من حصيلة

[1] اسلام حاتم ، مرجع سابق .

[2] عبد اللطيف أحمد محمد عجيمي ، إنتاج وتصنيع القمح في السودان رؤية إستراتيجية لتعزيز الأمن القومي ، الطبعة الأولى ، مطابع السودان للعملة المحدودة ،2009م ، ص231 .

العملات الأجنبِية لتوجيهها إلى الأغراض الإنتاجية أو الإجتماعية[1]. فما هي أسباب عدم تحقيق الإكتفاء الذاتي في المجال الزراعي ؟

ترجع أسباب عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي في المجال الزراعي إلى ضُعف الإستثمار في المجال الزراعي في السودان و النمو السكاني المتواصل ونقص الموارد المائية في بعض المناطق بسبب الجفاف فضلاً عن تزايد أعداد المهاجرين القرويين إلى المراكز الحضرية الذي ينعكس سلبا على الزراعة المعيشية ، نعاني بصورة عامة من ضُعف الإنتاج الزراعي وعدم القدرة على تنمية الثروة الزراعية بشكل يؤدي الى سد إحتياجات السوق المحلية ويعود ذلك لعدة أسباب بعضها خارج عن الإرادة والبعض الآخر ناتج عن عدم الوعي بأهمية تحقيق هذا المطلب "الاكتفاء الذاتي وسوء التخطيط والتخبط الإداري والفساد" لذا يجب على الجهات المعنية سواء من هيئات أو مؤسسات أو وزارات أن تتعاون فيما بينها وأن تقوم بوضع خطط وسياسات إنتاجية جدية من شأنها تحقيق الإكتفاء الذاتي من الغذاء . الإكتفاء الذاتي من السلع الإستراتيجية وبشكل خاص القمح الذي يُعد أحد أهم الحبوب في جميع أنحاء العالم فالدول الفقيرة يجب ان تسعى إلى تقليل إعتمادها على واردات القمح ، ولكن ليست الدول الفقيرة هي التي تعتمد على الإستيراد بل إن دولًا كان بعضها مكتفيًا ذاتيًا أصبحت تعتمد على الإستيراد بشكل كبير ؛ فلإكتفاء الذاتي هو قدرة الدولة على إنتاج جميع الإحتياجات الغذائية محلياً ، من خلال الإعتماد الكامل على الموارد والإمكانات الذاتية والإستغناء كلياً عن إستيراد الأغذية من الخارج لتلبية هذه الإحتياجات . ويمتلك السودان موارد زراعية ضخمة تؤهله لان يلعب دورًا مهمًا ومرموقاً ليصبح سلة للغذاء في المحيط الإقليمي والعالمي فضلاً عن تحقيق الإكتفاء الذاتي من الغذاء ، وسلعة القمح فقد إنحصرت زراعتها في الولاية الشمالية ونهر النيل ، ولكن لنمو المجتمعات الحضرية وتغير العادات الغذائية تعاظم الطلب علي القمح وإزدادت الفجوة الغذائية بين الإنتاج والإستهلاك ، وقد أدي هذا الوضع للتوسع في زراعة القمح في الجزيرة وبعض المناطق الأخري ، وزادت المساحة المزروعة من القمح لحوالي مليون فدان وحصل إكتفاء ذاتي من القمح ، ثم بدات المساحة والإنتاج في الإنخفاض مما أدي الي العودة مرة أخري الي إستيراد

أكثر من ٥٠ % من جملة الإستهلاك ، كان هذا بسبب ضعف الإنتاجية وإرتفاع التكلفة وضعف القنوات التسويقية[2].

*إستراتيجية الإكتفاء الذاتي من القمح : تشير دراسات إستراتيجية الربع قرنية إلى إمكانية الإكتفاء الذاتي من سلعة القمح تدريجياً بإتباع حزمة من السياسات أهمها :

13/ دعم مكثف للبحوث ، لتطوير تقانات الإنتاج المختلفة والتقانات التصنيعية.

[1] المصدر : wikipedia.org

[2] عزيزة الطيب عثمان، دراسة انتاج واستهلاك وتصنيع القمح في السودان ، وزارة الزراعة والغابات الاتحادية ، الادارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي ، إدارة الأمن الغذائي، الخرطوم، 2006م.

14/ إختيار وتشجيع المزارعين الذين يتوقع أن يحققوا إنتاجيات لا تقل عن المتوسطة المربحة ، وذلك بالدعم البحثي والإرشادي وتوفير المدخلات المدعومة في المراحل الأولى .

15/ العناية المكثفة بإدارة المحصول وتطبيق التوصيات التقنية في إنتاجه .

16/ تأهيل البنيات الأساسية وخاصة بنيات الري في المشاريع الكبرى المروية بالري الإنسيابي ومشاريع الطلمبات بالشمالية وتشجيع وسائل الري الحديثة .

17/ إنشاء صندوق لتمويل القمح .

18/ إعفاء مدخلات القمح من الجمارك ومراجعة التعريفة الجمركية على القمح المستورد وتحديد مستواها ليتماشى مع تكاليف الإنتاج المحلية بالإضافة إلى هامش ربحي معقول للمنتج ، وتشجيع المطاحن على شراء القمح المحلي .

19/ ضبط إستعمال الأراضي وتعاقب القمح والمحاصيل النجيلية الأخرى في الأرض لتفادي إهلاك التربة .

20/ تحفيز المستثمرين للدخول في الإنتاج المتخصص للقمح خاصة في شمال القطر.

21/ الإستفادة من تقانات الدقيق المخلوط لتقليل الإعتماد على القمح المستورد.

22/ إنشاء المواعين التخزينية وتقوية البنيات التسويقية بهدف موازنة الإستهلاك مع الإنتاج المحلي ومعالجة العجز أو الفائض .

23/ تشجيع تجميع المساحات الصغيرة في شمال السودان للإستفادة من إقتصاديات الحجم الكبير .

24/ إدخال عمليات التعبئة السائبة بدلاً عن الخيش لمقابلة متطلبات المطاحن الحديثة.[1]

إستراتيجية الربع قرنية هي رؤية 2007م–2031م نصت رؤية الاستراتيجية ربع القرنية (2007–2031) على: بناء أمّة سودانية موحدة، وآمنة، ومتحضرة، ومتقدمة، ومتطورة . على مستوى القطاع الاقتصادي للإستراتيجية تنحصر أهم التحديات في تحقيق التنمية المتوازنة، وزيادة معدلاتها، والتفاعل الإيجابي مع متطلبات الاندماج، والتعامل مع النظام الاقتصادي العالمي وغيرها من التحديات التي زكرتها الاستراتيجية ، ورغم الجهود التي بذلتها وتبذلها الدولة إلا أن تخقيق تلك التحديات مازالت ضعيفة وهذا يمثل تحديا أكبر .

* مفهوم واردات سلعة القمح : تعني الواردات سد النقص في الإنتاج المحلي من السلع والخدمات ، الواردات بطبيعة الحال لها أثار إيجابية لأنها تُغطي النقص في طلب الإستهلاك المحلي ، كذلك لها آثار سلبية عندما تكون النسبة الأكبر من الإستيراد للإستهلاك دون المواد الخام الموجه إلى الإنتاج ، لهذا يُمكن القول أن الواردات ترفع من الطاقات الإنتاجية للدولة من خلال توفير المواد الخام والآلات والمعدات الإنتاجية ووسائل النقل . ان الهدف الرئيسي من الإستيراد في الدول هو الحاجة الماسة لسد الفجوة الحاصلة داخل السودان ، وان هذه الدول لن تعي خطورة هذا الكم الهائل من عمليات الإستيراد وأثراها على موازين مدفوعاتها ، ويعتبر السودان من اغنى الدول من حيث الموارد الطبيعية والمائية والزراعية إلا إنه لم يستفيد من هذا الموارد لاسباب

[1] اسلام حاتم . مرجع سابق

منها عدم الإستقرار السياسي ، وعدم التخطيط الصحيح للمشروعات الإنتاجية وتوجيه الإنفاق العام إلى مشروعات غير منتجة ، كل هذه الأسباب أدت إلى تدنى مستوى الناتج المحلى وزيادة معدلات التضخم مما أدى إلى الاعتماد على السلع المستوردة . وبلغت قيمة واردات القمح أكثر من 327.1 مليون دولار سنة2022م ، فيما بلغت قيمة دقيق القمح أكثر من 39.2 مليون دولار لسنة 2022م ، حسب الموجز الإحصائي للتجارة الخارجية. وفي هذا السياق، أكد مختصون أنّ زيادة استيراد السودان للسلع في الآونة الأخيرة ترجع إلى سياسة الحكومة التي تشجع الاستيراد وتحارب في ذات الوقت الإنتاج المحلي لاعتمادها الكبير على فاتورة الجمارك في تسيير نفقاتها المتزايدة. كم يستهلك السودان سنويا من القمح؟ ويستهلك السودان وفقا لتقارير رسمية حوالي مليون طن من القمح سنويا، يأتي معظمها من دول البحر الأسود وروسيا، فيما يغطي الإنتاج المحلي حوالي 12 إلى 17% فقط من احتياجات السوق المحلية [1] .

المحور الثالث : الإطار التحليلي للدراسة :

*منهجية وإجراءات الدراسة : تحقيقا لهدف هذه الدراسة فقد تم اعتماد المنهج الوصفي، وذلك بجمع البيانات المتعلقة بمتغيرات نموذج الدراسة من خلال دراسة حالة البنك الزراعي السوداني ، كما اعتمدت على المنهج التحليل الإحصائي القياسي من خلال تحليل البيانات واختبار الفرضيات و تم استخدام برنامجE-VIEWS للتحليل الإحصائي للبيانات ، وذلك للوصول إلى النتائج والتوصيات ،

*الجانب التطبيقى لدراسة أثر التمويل الزراعي على إنتاج سلعة القمح :

في الاونة الاخيرة وفى ظل تراجع الانتاج الزراعي سعة الدولة لسد الفجوة الغذائية عن طريق الانتاج الزراعي من القمح بزيادة المساحات المزروعة منه لزيادة الناتج المحلي الاجمالي وكذلك الواردات من القمح ويتم ذلك عن طريق التمويل المصرفى من البنوك ، لذلك توجب علينا معرفة أثر التمويل الزراعي "بدراسة حالة البنك الزراعي السوداني" في إنتاج سلعة القمح والحد من إستيرادها وتحقيق الإكتفاء الذاتي باستخدام النموذج المتمثل في متغيرات الدراسة مثل الانتاج الزراعيARP والناتج المحلي الاجماليGDP و حجم المساحة المزروعة AREAوالوارد من سلعة القمحXP كمتغيرات تابعة و التمويل المصرفي الزراعي FIكمتغير مستقل . وتعتبر الخطوة الأولي والأساسية التي يقوم بها الباحث في الاقتصاد القياسي والذي يود دراسة ظاهرة اقتصادية معينة وهي صياغة العلاقات الاقتصادية محل الدراسة في صورة رياضية حتى يمكن قياس معاملاتها باستخدام ما يسمي بالطرق القياسية ، الذى يبدأ اولاً بالتوصيف الاولى لنموذج الدراسة بالصورة الوصفية وفق النظرية الاقتصادية ومن ثم يبدأ بإختبار جذور الوحدة لمتغيرات الدراسة لتحديد طريقة التقدير المناسب للنموذج وفق ثلاثة معايير ، المعيار الاقتصادي والإحصائى والقياسي ومن ثم التوصل الى النتائج .

[1] آدم سليمان عيسى بخيت ، تقدير دالة إستيراد القمح في السودان في الفترة "1980م –2013م" ، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الإقتصاد التطبيقي تخصص قياسي ، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ، 2014م .

* الفرضية الاولي هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي الزراعي والإنتاج الزراعي للقمح في السودان .

جدول رقم (1) نتائج تقدير نموزج VAR للانتاج الزراعيARP

متغيرات النموذج	معاملات النموذج المقدر	T test	F test	R^2
C	71075.62	32.173	26.61916	0.655337
FI(−2)	0.80018	2.66460		

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج 12Eviews.v

ثبت من خلال الدراسة أن التمويل المصرفي الزراعيFI المتخلف فترتين زمنيتين تساوي0.80018 وهي ذات إشارة موجبة وتعني وجود علاقة طردية بين التمويل المصرفي الزراعي FI والإنتاج ، وأيضاً هنالك أثر بين التمويل المصرفي والإنتاج الزراعي للقمح لان القيمة المحسوبة ل Tتساوي 2.66460 وهي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوي معنوية5 %والتي تعادل (2.1448) وهذا دلالة على معنوية معامل التمويل المصرفي الزراعي FI المتخلف فترتين زمنيتين.

* الفرضية الثانية هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي الزراعي والناتج المحلي الإجمالي .

جدول رقم (2) نتائج تقدير نموذج VAR للناتج المحلي الاجماليGDP:

متغيرات النموذج	معاملات النموذج المقدر	T test	F test	R^2
C	6349707	1.65561	0.204016	0.083136
FI(−2)	0.0020	0.29741		

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج 12Eviews.v

ثبت من خلال الدراسة التمويل المصرفي الزراعيFI المتخلف فترتين زمنيتين تساوي0.0020 وهي ذات إشارة موجبة وتعني وجود علاقة طردية بين التمويل المصرفي الزراعيFI والناتج المحلي الاجماليGDP وأن هنالك علاقة ذو دلالة احصائية غير معنوية لمعامل التمويل المصرفي الزراعي FI المتخلف فترتين زمنيتين لان القيمة المِحسوبة ل Tتساوي0.29741 وهي أقل من القيمة الجدولية عند مستوي معنوية 5% والتي تعادل (2.1448) وهذا دلالة على أن معنوية معامل التمويل المصرفي الزراعي FI المتخلف فترتين زمنيتين ذو أثر ضعيف.

*الفرضية الثالثة هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل الزراعي و المساحة الزراعية.

جدول رقم (3) نتائج تقدير نموذجVAR لحجم المساحة المزروعة: AREA

متغيرات النموذج	معاملات النموذج المقدر	T test	F test	R^2
C	1.4E+07	3.117052	14.04145	0.86
FI(−2)	0.009560	2.837397		

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج 12Eviews.v

ثبت من خلال الدراسة أن التمويل المصرفي الزراعي FI المتخلف فترتين زمنيتين تساوي 0.009560 وهي ذات إشارة موجبة وتعني وجود علاقة طردية بين التمويل المصرفي الزراعي FI المتخلف فترتين زمنيتين وحجم المساحة المزروعة $AREA$ ، وأن هنالك علاقة ذو دلالة احصائية غير معنوية لمعامل التمويل المصرفي الزراعي FI لان القيمة المحسوبة ل Tتساوي 0.29741 وهي أقل من القيمة الجدولية عند مستوي معنوية 5% والتي تعادل (2.1448) وهذا دلالة على أن عدم معنوية معامل التمويل المصرفي الزراعي FI ذو أثر ضعيف ، وتشير ان معامل التمويل المصرفي الزراعي FI له اثر معنوي ضعيف علي معامل حجم المساحة المروعة $AREA$.

*الفرضية الرابعة هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي الزراعي والزيادة او النقصان في الوارد من سلعة القمح في السودان .

جدول رقم (4) نتائج تقدير نموذج VAR للوارد من سلعة القمح XP :

متغيرات النموذج	معاملات النموذج المقدر	T test	F test	R^2
C	788916.6	3.05516	12.39136	0.60
FI(−2)	0.06614	5.19969		

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج 12Eviews.v

ثبت من خلال الدراسة أن التمويل المصرفي الزراعي FI المتخلف فترتين زمنيتين تساوي 0.06614 وهي ذات إشارة موجبة وتعني وجود علاقة طردية بين التمويل المصرفي الزراعي FI و الوارد من سلعة القمح XP وأن هنالك علاقة ذو دلالة احصائية معنوية لمعامل التمويل المصرفي الزراعي FI المتخلف فترتين زمنيتين لان القيمة المحسوبة ل Tتساوي5.19969 وهي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوي معنوية5 %والتي تعادل (2.1448) وهذا دلالة على معنوية معامل الوارد من سلعة القمح XP وثبت أيضاً أن الوارد من سلعة القمح XP تقل النسبة في الفترة الثانية 98.52577% مقابل 3.731687% لتلك التي تعزي الي متغير التمويل المصرفي الزراعي FI ثم تقل فى الفترة الثالثة من الوارد من سلعة القمح XP ثم تزداد الفترة الرابعة

95.69986 ثم يتأرجح تارة ينخفض وتارة يرتفع حتي الفترة العاشرة ويعزي تلك الصدمة التي يتعرض لها التمويل المصرفي الزراعيFI لانه يتعرض الى صدمات بالتأرجح بانخفاض التمويل المصرفي الزراعي FI ثم يرتفع حتي السنة العاشرة جراء السياسات التمويلية المصرفية لدى البنك .

* النتائج والتوصيات :

من خلال الدراسة النظرية والتحليلية خلص هذا البحث الي النتائج التالية : نتائج التحليل :

5/ من خلال النتائج التي توصلت لها الدراسة أن التمويل الزراعي يلعب دوراً مهماً في عملية الإنتاج الزراعي لسلعة القمح في السودان ، ومن خلال تحليل نموذج الإنحدار الذاتي (VAR) ثبت أن العلاقة بين التمويل الزراعي والإنتاج الزراعي لسلعة القمح علاقة طردية موجبة وهذا يعني أن التمويل الزراعي يُؤثر إيجابياً علي الإنتاج الزراعي لسلعة القمح فكلما زاد التمويل زاد إنتاج القمح .

6/ من خلال التحليل توصلت الدراسة علي أن التمويل الزراعي له أثر معنوي ضعيف علي الناتج المحلي الإجمالي في بداية سنسن الدراسة ثم يتضائل ليصبح سالباً ، وهذه نتيجة مقبولة لأن الناتج المحلي الإجمالي يؤثر به عدة عوامل غير التمويل مثل السيايات الإقتصادية للدولة والظروف الطبيعية أو الحروب .

7/ أن منح التمويل الزراعي الكافي له أثر علي المساحه المزروعه ، ويؤكد التحليل وجود علاقة طردية بين التمويل الزراعي والمساحة المزروعه وأن هنالك علاقة ذو دلالة احصائية غيرمعنوية اي ذو أثر ضعيف .

8/ توصلت الدراسة الي أن التمويل الزراعي له أثر معنوي علي الوارد من سلعة القمح ،وايضا تارجح الوارد من سلعة القمح ينخفض تارة ويرتفع تارة أخرى وذلك بسبب الصدمات التي يتعرض لها التمويل الزراعي .

* نتائج نظرية :

6/ التمويل المقدم من البنك الزراعي غير كافي للنهوض بالقطاع الزراعي .

7/ قصور وعدم وجود مظله للتمويل الزراعي في الولايات تقوم بتغطية الخدمات المصرفية والزراعية الضرورية مثل خدمات الإرشاد الزراعي والتخزين والتسويق للمنتجات الزراعية .

8/ عدم الإستقرار السياسي والإقتصادي في البلاد إتجاه القطاع الزراعي أدي الي فشل جميع الخطط والإسترتيجيات التي تم إعدادها لتطوير إنتاج القمح بهدف تحقيق الإكتفاء الذاتي .

9/ عدم قدرة القطاع الزراعي علي الإيفاء بالإحتياجات المتزايده من القمح وتجاوز الإستهلاك للإنتاج المحلي مما أدي الي إرتفاع نسبة العجز بالتالي لجات الدوله الي الإستيراد لتغطية تلك الفجوه .

10/ تلجأ الدوله نحو إستيراد كميات كبيره من القمح ودقيق القمح لسد الفجوه الغذائية بسبب الزيادة في حجم الإستهلاك وتدني الإنتاج لضُعف السياسات الزراعية .

التوصيات : بناء على النتائج اوصت الدراسة بالآتي :

11/ يجب دعم الإنتاج الزراعي خاصة بالنسبة للسلع الأكثر إستهلاكاً كالحبوب (سلعة القمح).

12/ إعفاء مدخلات القمح من الجمارك ومراجعة التعرفة الجمركية علي القمح المستورد وتحديد مستواها ليتماشي مع تكاليف الإنتاج المحلية وتشجيع المطاحن علي شراء القمح المحلي بدلاً من المستورد .

13/ العمل علي زيادة الإكتفاء الذاتي من خلال التوسع الأفقي بزيادة المساحه المزروعه بالقمح والتوسع الراسي بزيادة إنتاجية وحدة المساحه من خلال استخدام التقنيات الزراعية الحديثة وإستخدام التقاوي المحسنة .

14/ العمل علي زيادة التمويل الزراعي المقدم من قبل البنك الزراعي وتسهيل إجراءات الحصول عليه وزيادة حجمه لمساهمته الكبيره في الناتج المحلي الإجمالي و ضرورة الإستقرار في التمويل لضمان الإستقرار في المساحه المزروعه والناتج المحلي الإجمالي وواردات وإنتاج سلعة القمح .

15/ يجب وجود إدارة تمويلية وإستثمارية للتمويل الزراعي تحديداً قادرة علي دراسات طلبات التمويل وتحليلها واتخاذ القرار المناسب من ثم متابعة العمليات الممولة وذلك نسبة للدور المهم للعمليات التمويلية للبنك الزراعي واثرها علي ربحيته.

16/ علي البنك الزراعي توفير التمويل الزراعي اللازم للمدخلات الزراعية في كل موسم وفي وقت مبكر تمكينا للمزارع للقيام بالعملية الزراعية في وقتها وذلك من خلال تعزيز قدرات البنك .

17/ على بنك السودان المركزي العمل على زيادة عدد المصارف المتخصصة في التمويل الزراعي مع ضرورة وجود توزيع جغرافي لهذه المصارف.

18/ يجب علي البنك المركزي ووزارة المالية إبتكار سياسة لتحفيز وتشجيع المصارف علي تمويل القطاع الزراعي كالإعفاء من ضرائب الأرباح المحققه من تمويله .

19/ تقوية المراكز المالية للبنك الزراعي السوداني والجهاز المصرفي السوداني حتي يستطيع القيام بدوره في توفير التمويل الزراعي الكافي وفي الوقت المناسب وبالشروط المناسبة للعمليات الزراعية في القطاع

الزراعي ودعم المنتجين كنمط اساسي للتنمية الزراعية ويجب ان يعمل البنك الزراعي علي زيادة عدد فروعه وتوزيعها جغرافيا بالولايات حتي يتمكن المزارعين من الاستفادة من التمويل الزراعي .

20/ أهمية تكوين صداقات وشراكات مع الدول ذات الإقتصاديات كبيره الحجم لإنتاج القمح مثل الصين واكورانيا والسعودية بهدف زيادة الاستثمار ونقل التكنولوجيا الحديثة والتدريب .

* قائمة المراجع :

31/ الاء مختار خلف الله الامين ، تمويل القطاع الزراعي في السودان دراسة مساهمة البنك الزراعي السوداني في الفترة من "2008- 2014م" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النيلين ، 2015م .

32/احمد الأحمد العليوي وسمعان العطوان ، كتاب التمويل الزراعي ، كلية الزراعة جامعة حلب ، حلب – سوريا ، 1996م .

33/احمد الناير جابر ، دور التخطيط الإستراتيجي في إدارة التمويل الزراعي بالمصارف في السودان ، جامعة الرباط الوطني ، 2019م .

34/اسلام حاتم محمد عثمان ، دراسة انتاج واستهلاك القمح في السودان خلال الفتره" 2000م–2015م" ، بحث لنيل درجة البكالاريوس ، جامعة السودان للعلوم ، 2016م .

35/آدم سليمان عيسى بخيت ، تقدير دالة إستيراد القمح في السودان في الفترة "1980م –2013م" ، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الإقتصاد التطبيقي تخصص قياسي ، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ، 2014م .

36/الصديق طلحة محمد رحمه ، التمويل الإسامي في السودان التحديات ورؤية المستقبل ، الطبعة الأولى ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، الخرطوم ، 2007م .

37/حيدر عباس حسين واخرون ، محددات القطاع الزراعي في السودان خلال الفترة " 1982–2004 " ، سلسلة الدراسات والبحوث بنك السودان المركزي ، 2005م.

38/خضر احمد عبد الحليم ، التمويل والتسويق ، وزارة الزراعه والغابات ، ورقة عمل ، الخرطوم – السودان ، 2003م.

39/د.عبد الرحمن يسرى احمد . تطور الفكر الاقتصادى دار النهضة للطباعة والنشر الاسكندرية 1983م.

40/رانيا صلاح الدين يوسف ، دور التمويل المصرفي في تطوير الصادرات السودانية "1996م-2008م" ، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ، دراسة ماجستير ، 2009م .

41/سارة عوض عبد الله سالم ، محددات للطلب على القمح في السودان في الفترة "1990م-2014م" ، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه كلية الإقتصاد ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2015م.

42/سليمان علي ، واقع التمويل المصرفي للقطاع الزراعي في السودان ، مجلة المصرفي العدد 96 ، الخرطوم السودان ، 2013م.

43/سعد عبد الله سيد احمد واخرون ، التمويل الزراعي والحد من ظاهرة الجوع ضرورة تعزيز قدرات البنك الزراعي السوداني ، المركز السوداني للبحوث والدراسات والتوثيق ، مطبعة البنك الزراعي السوداني– الخرطوم ، 2009م

44/سيراب محمد عثمان سعيدعبد الله ، إطلاع علي بعض قضايا الزراعه بالسودان ، الجزء الاول ، المكتبه الوطنية الخرطوم ، مارس2005م.

45/شوقي حسين عبدالله ، التمويل والإدارة المالية، مكتبة دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1983م .

46/عبيد علي احمد الحجازي ، مصادر التمويل ، دار النهضة العربية ، لبنان –بيروت ،2001م .

47/ عمر حماد محمد احمد ، التمويل المصرفي للقطاع الزراعي في السودان دراسة حالة البنك الزراعي السوداني "1990م– 2016م" ، بحث مقدم لنيل درجة دكتورا الفلسفه في الإقتصاد ، جامعة النيلين 2018م .

48/عبد اللطيف أحمد محمد عجيمي ، إنتاج وتصنيع القمح في السودان رؤية إستراتيجية لتعزيز الأمن القومي ، الطبعة الأولى ، مطابع السودان للعملة المحدودة ،2009م .

49/ عزيزة الطيب عثمان، دراسة انتاج واستهلاك وتصنيع القمح في السودان ، وزارة الزراعة والغابات الاتحادية ، الادارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي ، إدارة الأمن الغذائي، الخرطوم، 2006م.

50/فرانسيس ميثانق ميان ، دور البنك الزراعي السوداني في تمويل التنمية الزراعية بالسودان خلال الفترة "1994م-2004م" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2005م .

51/فاطمة عمر محمد أحمد ، التمويل الزراعي في ولاية نهر النيل المشاكل والحلول دراسة حالة البنك الزراعي السوداني فرعي شندي والمتمة ، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد ، جامعة شندي ، 2016م

52/محمد شقشق ، محمد ابراهيم عبيدات ، اساسيات الاداره الماليه ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، ،1997م.

53/محمد الفاتح محمود بشير ، التمويل والاستثمار في النظامين الوضعي والإسلامي ، الدار العالمية لنشر والطباعة ، الخرطوم ، 2017م .

54/منشورات البنك الزراعي السوداني ، ادارة البحوث والاحصاء الخرطوم ، جمهورية السودان ، 1992م.

55/ممدوح السيد الدسوقي ، اساسيات في الاقتصاد الزراعي ، الطبعه الاولي ، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، ليبيا ، 1990م.

56/محمد عثمان خليفة ، التمويل المصرفي الاسلامي في قطاع الريف السوداني ، مجلة دراسات اقتصادية واسلامية ، السعودية .

57/مجلة البشائر الإقتصادية ، المجلد الخامس ، العدد الثاني . 2019م .

58/نعيم جمعه ، ندوه حول تمويل صغار المزارعيين وتنظيمهم ، المنظمه العربية للتنمية الزراعية ، عمان ، 1997م.

59/ هاشم احمد العبيد ، دور قطاع التمويل في تر قية التنمية الزراعية والصناعية ، ندوة للتمويل الزراعي لمشروع الجزيره ، البنك التجاري السوداني ، 1992م.

60/يوسف رابح ، الرقابة الشرعية المصرفية ، القرضاوي –ندوة التطبيقات الاقتصادية – الدار البيضاء ، 2009م .